دولة الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي

الاتحاد البرلماني الدولي

المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٣٠-٢٠٠٧/١٠/٣١م
أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

تقارير ووثائق رقم: ٥٦

دولة الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي

الاتحاد البرلماني الدولي

المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٣٠-٣١/١٠/٢٠٠٧ م

أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

تقارير ووثائق رقم: ٥٦

محتويات

نبذة عن المؤتمر ٥

جدول أعمال المؤتمر ٦

التقرير النهائي للمؤتمر ٧

كلمات الافتتاح ١٠

كلمة صاحبة السمو الشيخة فاطمة بنت مبارك،

ألقاها معالي الشيخ نهيان بن مبارك، وزير التعليم العالي والبحث العلمي ١١

كلمة معالي الأستاذ عبدالعزيز عبدالله الغرير، رئيس المجلس الوطني الاتحادي ١٣

كلمة الأستاذ أندرس جونسون، أمين عام الإتحاد البرلماني الدولي ١٥

كلمة سعادة الدكتورة أمل القبيسي،

عضو المجلس الوطني الاتحادي، رئيسة لجنة التربية والتعليم والثقافة ١٨

المرأة والمشاركة السياسية: الوسائل لتمكين المرأة في العملية السياسية ٢١

مكانة المرأة في السياسة عالمياً وإقليميا: التوجهات والإحصائيات والآليات
المتعلقة بتعزيز مشاركة النساء في المجال السياسي

السيدة كارين جابر، مديرة برنامج التعاون بين الرجل والمرأة، الإتحاد البرلماني الدولي ٢٢

مكتسبات وإخفاقات المرأة في دول مجلس التعاون خلال السنة الماضية
من تقرير التنمية البشرية العربية

الأستاذ خالد علوش، المنسق المقيم للأمم المتحدة،

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٧

المرأة في البرلمان: كيف يحدث التغيير؟ ٣٠

سعادة السيدة مارجريت مينساه ويليامز، نائب رئيس المجلس الوطني، ناميبيا ٣١

مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار: خبرة تونس

سعادة السيدة خيرة لاغة، عضو مجلس النواب، تونس ٣٥

كيفية تمكين النوع الاجتماعي في البرلمان ٣٨

الدكتورة سوكورو إل رايز، رئيسة قسم دول آسيا المحيط الهادي والدول العربية،

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك ٣٩

إحراز التغيير: النساء البرلمانيات والتحول إلى المساواة بين الرجل والمرأة

الدكتورة سوكورو إل رايز، رئيسة قسم دول آسيا المحيط الهادي والدول العربية،

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك ٤١

التحديات التي تواجه المرأة الخليجية في مراكز صنع القرار:
دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة ٤٢

الحقوق السياسية للمرأة الخليجية
سعادة الدكتورة أمل القبيسي، عضو المجلس الوطني الاتحادي،
رئيسة لجنة التربية والتعليم والثقافة ٤٣

التعليم والمرأة الخليجية: الإمارات نموذجاً
سعادة السيدة فاطمة غانم المري، عضو المجلس الوطني الاتحادي ٤٨

فرص العمل المتكافئة بين المرأة والرجل
سعادة الدكتورة نضال محمد أحمد شرباك الطنيجي،
عضو المجلس الوطني الاتحادي ٥٤

دعم المرأة في البرلمان ومراكز صنع القرار الأخرى: العمل مع الشركاء ٥٨

سعادة السيدة مارجريت مينساه ويليامز،
نائب رئيس المجلس الوطني، ناميبيا ٥٩

سعادة السيدة خيرة لاغة، عضو مجلس النواب، تونس،
عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ٦١

إعلان أبوظبي للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار في
دول مجلس التعاون الخليجي (اكتوبر ٢٠٠٧) ٦٢

لائحة الوفود المشاركة ٦٤

نبذة عن المؤتمر

تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة الإتحاد النسائي العام، رئيسة منظمة المرأة العربية، نظم المجلس الوطني الاتحادي والاتحاد البرلماني الدولي المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون الخليجي، في أبو ظبي خلال الفترة ٣٠-٢٠٠٧/١٠/٣١ بعنوان «كيف تصنع المرأة التغيير في البرلمان؟»

ناقش المؤتمر عدداً من المحاور حول كل من المرأة والمشاركة السياسية والوسائل والآليات لتمكين المرأة في العملية السياسية، وكيف يحدث التغيير عند دخول المرأة في البرلمان، وكيف يُمكّن النوع الاجتماعي في البرلمان، والتحديات التي تواجه المرأة الخليجية في مراكز صنع القرار، ودور المنظمات النسائية في دعم النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار.

شارك في المؤتمر وفود من مملكة البحرين، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

وانعقد المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون الخليجي وسط مستجدات طرأت على الساحة السياسية الخليجية على صعيد مشاركة المرأة في الجهازين التشريعي والتنفيذي، وفي ظل إرادة قادة دول مجلس التعاون الخليجي لتقوية دور ومشاركة المرأة سياسياً. وهدف المؤتمر إلى متابعة التطور والتقدم الذي تحققه المرأة الخليجية في مجال المشاركة السياسية وخوضها لتجربة الانتخابات البرلمانية.

يعد المؤتمر فرصة لكونه يمثل منتدى سنوي للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون الخليجي للاجتماع ومناقشة المسائل المتعلقة بمهارات العمل البرلماني والسياسي، وذلك من أجل دعم قدرات المرأة بالعملية السياسية، ومناقشة التحديات التي تواجه المرأة الخليجية في العملية السياسية، والوسائل اللازمة لمواجهة هذه التحديات وتبادل الخبرات.

انعقد هذا المؤتمر ضمن سلسلة المؤتمرات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي بهدف مناقشة القضايا المتعلقة بدور المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي وتطوره في كافة المجالات لاسيما المجال السياسي والمشاركة السياسية في العمل البرلماني، فقد نظم الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع مجلس الشورى البحريني المؤتمر الأول في المنامة خلال الفترة ٤-٥ يوليو ٢٠٠٦.

جدول أعمال المؤتمر

الثلاثاء ٣٠ أكتوبر

حفل الافتتاح

- **كلمة صاحبة السمو الشيخة فاطمة بنت مبارك،** ألقاها معالي الشيخ نهيان بن مبارك، وزير التعليم العالي والبحث العلمي
- **كلمة معالي الأستاذ عبدالعزيز عبدالله الغرير،** رئيس المجلس الوطني الاتحادي
- **كلمة الأستاذ أندرس جونسون،** أمين عام الإتحاد البرلماني الدولي
- **كلمة سعادة الدكتورة أمل القبيسي،** عضو المجلس الوطني الاتحادي، رئيسة لجنة التربية والتعليم والثقافة

جلسة العمل الأولى: المرأة والمشاركة السياسية: الوسائل لتمكين المرأة في العملية السياسية

الحالة الإقليمية والدولية للمرأة في السياسة: الظواهر والإحصائيات وآليات تعزيز دور المرأة سياسيا

- **السيدة كارين جابر،** مديرة برنامج التعاون بين الرجل والمرأة، الإتحاد البرلماني الدولي

مكتسبات وإخفاقات المرأة في دول مجلس التعاون خلال السنة الماضية

- **الأستاذ خالد علوش،** المنسق المقيم للأمم المتحدة، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الإمارات العربية المتحدة

جلسة العمل الثانية: المرأة في البرلمان: «كيف يحدث التغيير؟»

تجارب من المحيط الإقليمي والدولي

- **سعادة السيدة مارجريت مينساه ويليامز،** نائب رئيس المجلس الوطني، ناميبيا
- **سعادة السيدة خيرة لاغة،** عضو مجلس النواب، تونس

جلسة العمل الثالثة: كيف يمكن النوع الاجتماعي في البرلمان؟

كيفية تمكين النوع الاجتماعي في البرلمان والوظائف البرلمانية

إحراز التغيير: النساء البرلمانيات والتحول إلى المساواة بين الرجل والمرأة

- **الدكتورة سوكورو إل رايز،** رئيسة قسم دول آسيا المحيط الهادي والدول العربية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك

الأربعاء ٣١ أكتوبر

جلسة العمل الرابعة: التحديات التي تواجه المرأة الخليجية في مراكز صنع القرار: خبرة دولة الإمارات العربية المتحدة

الحقوق السياسية للمرأة الخليجية

- **سعادة الدكتورة أمل القبيسي،** عضو المجلس الوطني الاتحادي، رئيسة لجنة التربية والتعليم والثقافة

التعليم والمرأة الخليجية: الإمارات نموذجاً

- **سعادة السيدة فاطمة غانم المري،** عضو المجلس الوطني الاتحادي

فرص العمل المتكافئة بين المرأة والرجل

- **سعادة الدكتورة نضال محمد أحمد شرباك الطنيجي،** عضو المجلس الوطني الاتحادي

جلسة العمل الخامسة: دور المنظمات النسائية في دعم النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار

- **سعادة السيدة مارجريت مينساه ويليامز،** نائب رئيس المجلس الوطني، ناميبيا
- **سعادة السيدة خيرة لاغة،** عضو مجلس النواب، تونس، عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

جلسة العمل السادسة: ختام المؤتمر

التقرير النهائي للمؤتمر

سعادة السيدة ميساء غدير عضو المجلس الوطني الاتحادي، مقررة المؤتمر

برعاية كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، نظم المجلس الوطني الاتحادي بالتعاون مع الإتحاد البرلماني الدولي المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون الخليجي يومي ٣٠–٣١ أكتوبر ٢٠٠٧ في أبوظبي، بمشاركة وفود كل من مملكة البحرين، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة. وشاركت الجمهورية اليمنية في هذا المؤتمر بصفة مراقب.

هدف المؤتمر إلى مناقشة التحديات والمشكلات التي تواجه النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار، ومتابعة نتائج أعمال المؤتمر الأول الذي انعقد في مملكة البحرين في يوليو ٢٠٠٦.

وقد افتتحت أعمال المؤتمر بكلمة راعية المؤتمر سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك التي ألقاها نيابةً عنها معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي. والتي أكّدت فيها على أهمية دور المرأة، والإنجازات التي تحققت للمرأة الخليجية. ثم ألقى معالي عبد العزيز عبدالله الغرير – رئيس المجلس الوطني الاتحادي، كلمة أشار فيها إلى أهمية مواجهة التحديات التي تواجه المرأة، وتفعيل دور المنظمات النسائية. وتم إلقاء كلمات أخرى في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر لكل من السيد أندرس جونسون – الأمين العام للإتحاد البرلماني الدولي، وسعادة الدكتورة أمل عبدالله القبيسي – عضو المجلس الوطني الاتحادي – رئيسة وفد الإمارات المشارك.

وناقش المؤتمر عدداً من المحاور حول كل من المرأة والمشاركة السياسية والوسائل «الآليات» لتمكين المرأة في العملية السياسية، المرأة في البرلمان كيف يحدث التغيير، وكيف يُمكّن النوع في البرلمان، والتحديات التي تواجه المرأة الخليجية في مراكز صنع القرار، ودور المنظمات النسائية في دعم النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار.

وفي شأن محور المرأة والمشاركة السياسية أكّد المؤتمر على أن تحقيق الديمقراطية يقتضي الشراكة الحقيقية بين النساء والرجال لإدارة شؤون المجتمع في ظل المساواة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد لوصول المرأة إلى مراكز صنع القرار. والتأكيد على أهمية تعزيز ثقة المرأة في نفسها وقدراتها، ودعوتها لممارسة حقوقها السياسية الواردة في الدساتير والأنظمة الأساسية لدول المجلس.

وأشارت المشاركات إلى ضرورة دعم المنظمات غير الحكومية للدور السياسي للنساء من خلال نشر الثقافة والتوعية السياسية، والقيام ببرامج تدريبية ومساندتهن في العملية الانتخابية، وأثناء ممارستهن أدوارهن البرلمانية، وأي أطر أخرى تمكنها سياسياً.

وفي شأن محور المرأة في البرلمان أكد المؤتمر على أهمية زيادة أعداد النساء البرلمانيات، وكذلك الاهتمام بالتأثير النوعي للمرأة في البرلمان وضرورة أن تكون هناك شراكة بين الرجل والمرأة في البرلمان، بما يضمن وصول المرأة للمناصب القيادية في داخل البرلمان، وأهمية استثمار المرأة لاختصاصات البرلمان التشريعية والرقابية لخدمة قضاياها، وتعزيز مساندة النواب للدور الذي تضطلع به زميلاتهم البرلمانيات.

وناقشت المشاركات العديد من آليات العمل التي تدعم عملهن في داخل البرلمان من بينها نشر المعرفة والثقافة البرلمانية لكل من المرأة والرجل، وتمكين النساء البرلمانيات من المشاركة في المناقشات البرلمانية، وتدريبهن على الإعداد البرلماني خاصة فيما يتعلق بالمعرفة القانونية.

كما أكدت المشاركات على أهمية إنشاء شبكة معلومات بين النساء البرلمانيات، والنساء في مراكز صنع القرار لدول مجلس التعاون الخليجي.

وقد اتفقت المشاركات على أن تمكين النساء في البرلمانات يعد واحداً من الأهداف الأساسية للتمكين والتي يجب العمل على تحقيقها خلال السنوات المقبلة، ودعت المشاركات إلى أهمية بناء خطط عمل في هذا الشأن.

وفي إطار المناقشات التي دارت حول دور «منظمات المجتمع المدني» في دعم النساء البرلمانيات، والنساء في مراكز صنع القرار أكدت المشاركات على أهمية إنشاء أطر وآليات أوثق للتعاون بينهما، وأهمية اضطلاع منظمات المجتمع المدني بنشر القيم الديمقراطية، والمساواة بين أفراد المجتمع، والتركيز على قضايا المرأة والأسرة والأطفال، وتشجيع انخراط البرلمانيات في عضوية وأنشطة منظمات المجتمع المدني لدعم أدائهن داخل البرلمان، وضرورة تبادل الخبرات والمعرفة بين النساء البرلمانيات ومنظمات المجتمع المدني.

كما اعتبرت المشاركات الإعلام شريكا أساسيا في برامج تنمية ونهوض المرأة، ودعت وسائل الإعلام إلى تبني الحملات الإيجابية التي تدعم حقوق المرأة، كما أكّدن على أن مفهوم تمكين المرأة الخليجية من خلال وسائل الإعلام لا بد وأن ينبع من المرجعية الثقافية لدول المجلس ولا يتعارض معها.

وفي إطار مناقشة المشاركات لمحور «التحديات التي تواجه المرأة الخليجية» فقد تم التركيز على دراسة هذه التحديات في ثلاثة مجالات هي: الحقوق السياسية، والتعليم، وفرص العمل المتكافئة مع الرجل، وقد خلص المؤتمر إلى أن أهم التحديات التي تواجه المرأة في هذه المجالات هي سلبية بعض القيم الثقافية والاجتماعية، ضعف ثقة المرأة بنفسها، وعدم الاستفادة من بعض التشريعات الموجودة.

كما أكدت المشاركات على أهمية العلاقة بين عناصر التنمية البشرية المستدامة، وتوفير الفرص الوظيفية للمرأة، وضرورة تمكين المرأة تعليميا واكتسابها مهارات ومعارف العولمة بتطبيقاتها المختلفة، والإشارة إلى أهمية التأثير النوعي للمرأة في المناصب الحكومية والقيادية التي تتولاها، مع التأكيد على دور المؤسسات التعليمية كأداة للتنشئة السياسية والتثقيف القانوني.

ودعت المشاركات إلى إنشاء لجنة متابعة للمؤتمر تكون مهمتها رصد ودعم نتائج أعمال المؤتمر، وإنشاء شبكة إلكترونية لتبادل المعلومات والخبرات، وإعداد تقرير من المجلس الوطني الاتحادي والإتحاد البرلماني الدولي حول خلاصات ونتائج أعمال هذا المؤتمر وأن يتولى الإتحاد البرلماني الدولي إبلاغ هذا التقرير للبرلمانات الوطنية، والمؤسسات البرلمانية الأخرى، وعرض نتائج اجتماع البرلمانيات الثاني على اجتماع النساء البرلمانيات القادم ومؤتمر الإتحاد البرلماني الدولي رقم ١١٨ في إبريل ٢٠٠٨م في كيب تاون.

كما أكدت على أهمية انعقاد المؤتمر الثالث عام ٢٠٠٨.

ووافقت المشاركات على إصدار إعلان أبوظبي بشأن إنشاء جمعية النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون الخليجي بهدف تبادل الخبرات، والدروس المستفادة، ومناقشة مشكلات المرأة الخليجية العامة، واقتراح حلولها، ورصد وتحليل التقدم والإنجاز في مجالات حقوق وتمكين المرأة الخليجية، وإعداد أوراق العمل والدراسات اللازمة عن وضعية وآفاق المرأة الخليجية لمختلف الجهات الإقليمية والدولية، والعمل على تطوير الأداء البرلماني للنساء البرلمانيات وأداء النساء في مراكز صنع القرار.

وتشكيل لجنة تحضيرية من النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار من دول مجلس التعاون الخليجي للإعداد للائحة الجمعية، وتنظيم اجتماعاتها السنوية، وآليات عملها، والإجراءات الأخرى المتعلقة بإنشائها على أن تنتهي اللجنة التحضيرية من أعمالها خلال عام، واعتباره وثيقة رئيسية من وثائق المؤتمر. ■

كلمات الافتتاح

كلمة صاحبة السمو
الشيخة فاطمة بنت مبارك،
ألقاها معالي الشيخ نهيان بن مبارك،
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الغرير، رئيس المجلس الوطني الاتحادي،

أصحاب المعالي والسعادة،

سعادة، أندريس جونسون الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، سعادة / نور الدين بوشكوج، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرنا أن نرحب بكم في بلدكم الثاني دولة الإمارات العربية المتحدة وفي العاصمة أبوظبي، التي تستقبلكم اليوم بكل محبة وتفاؤل، تعتز كثيراً، بما توفره لكم في هذا المؤتمر، من مجال مهم، للحوار والنقاش وتبادل الرأي، حول كافة القضايا والأمور، التي تتعلق بدور «البرلمانيات والقيادات النسائية بدول مجلس التعاون الخليجي». وإننا نأمل بإذن الله، أن يكون مؤتمر أبوظبي، خطوة مهمة على الطريق، نحو بلوغ كل ما تطمح إليه مجتمعاتنا، في أن تكون المرأة في المجتمع، مواطنة فاعلة، بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ ودلالات، تشارك بإيجابية، في صنع القرار، ليس من باب التحدي أو التنافس مع الرجل، بل من منطلق التعاون والتكامل والعمل المشترك، والحرص على خصائص المجتمع الخليجي، الذي يتسم بالعادات الرفيعة، والتقاليد الأصيلة، والقيم النبيلة، بل والتراث العريق وكل ذلك، إنما يحثّ على تأكيد دور المرأة، وإزالة كافة العوائق، أمام قدراتها ومواهبها، لتنطلق بطموحاتها وطاقاتها، نحو الإبداع والابتكار.

إننا الآن في دولة الإمارات، ولله الحمد، نشهد تطوراً كبيراً في مكانة المرأة في المجتمع، يدل على ذلك، الأعداد المتزايدة للطالبات الآن، في مختلف مراحل التعليم، وهي أعدادٌ تفوق أعداد الطلاب. هذا بالإضافة إلى أن المرأة، قد أثبتت ذاتها، في مجالات العمل المتنوعة، طبيبة، ومهندسة، ومحامية، ومعلمة، وإعلامية، ودبلوماسية، وأستاذة جامعية، بل وكذلك، وزيرة، ووكيلة وزارة، وأيضاً، عضواً مرموقاً في المجلس الوطني الاتحادي، هذا فضلاً عن وجودها في المناصب الإدارية العليا، ومراكز اتخاذ القرار، في كافة قطاعات المال والأعمال والإنتاج، وكافة الخدمات المتنوعة الأخرى بالدولة.

يدعم هذه الحقائق، وهو ما يتصل اتصالاً وثيقاً بمؤتمركم هذا، أن ما يقرب من ربع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الآن، في دولة الإمارات، من النساء، وهي من أعلى النسب والمعدلات العالمية وذلك كله، إنما يجيء تجسيداً لحرص صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، على تعميق دور المرأة في مسيرة المجتمع، استمراراً وتأكيداً، لمشوار والده، الراحل الكبير، مؤسس الدولة وباني نهضتها، زايد الخير،

طيّب الله ثراه، والذي ظل طوال حياته، حريصاً على نصرة المرأة، ومنحها الفرصة كاملة، للتعبير عن ذاتها، وإبراز قدراتها، وإتاحة المجال أمامها، للمشاركة الفاعلة، في عملية البناء والتنمية.

ولا يقتصر الأمر كما قلت، على عضوية المجلس الوطني الاتحادي وحده، لأن المرأة في دولة الإمارات الآن، تمثل نحو ٥٩٪ من حجم قوة العمل في الدولة إنها تمثل ٣٠٪ من الوظائف القيادية العليا، ووظائف السلك الدبلوماسي، كما أنها تمثل ٦٠٪ من الوظائف التخصصية، في المجالات المختلفة فضلاً عن دورها المرموق، في مجال المال والأعمال، حيث يضم مجلس سيدات أعمال الإمارات، أكثر من ١٢ ألف سيدة، يُشرفن على استثمارات تتجاوز ٢٥ مليار درهم.

إننا في إطار ذلك كله، حريصون كل الحرص، على تعميق دور المرأة في المشاركة السياسية، باعتبار أن ذلك، وسيلة مهمة لخدمة الوطن، وانطلاق الطاقات والإمكانات كما أننا ندرك أن النجاح والتفوق في هذا المجال، يتطلب التزود بالمعرفة والخبرة، وتوفير سُبل التدريب والتأهيل إننا نذكر في هذا السبيل، برنامج التأهيل السياسي، الذي تخرج فيه ٢٠٠ متدربة في الصيف الماضي، وما صاحبه من إصدار تقرير بعنوان: «نحو التمكين السياسي للمرأة الإماراتية «، الذي تم إعداده بالتنسيق والتعاون، بين المؤسسات النسائية في الإمارات، والهيئات الدولية، ممثلةً في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) .

الإخوة والأخوات

إن الراصد المنصف والمحايد، للواقع الذي نعيشه في منطقة الخليج، إنما يؤكد على أن المرأة، تحظى بالدعم والمساندة والتأييد الكامل، من قيادات دول مجلس التعاون، وعلى أعلى المستويات وليس هذا الدعم، كلمات حماسية أو مجرد تشجيع، بل إنه حقيقة واقعة، تؤكدها جملة القوانين والتشريعات، التي تكفل حقوق المرأة، وتصونها، وتضعها على قدر عالٍ، يحترم آدميتها، ويحفظ خصوصيتها، ولا يقلّل من شأنها، أو يهدر طاقاتها ومواهبها بأي حال.وعلى ذلك، فإن ما ننتظره من مؤتمركم هذا، وبما يضم من خبراء ومختصين، أن ينطلق من هذا الواقع، وأن يبحث في الأسباب والسبل، التي تحقق المزيد من التقدم والتطور، وأن يضع الحلول وخطط العمل الملائمة، التي تتفق وطبيعة مجتمعاتنا، وترعى خصوصيتها، من أجل إزالة كافة العقبات، التي تحول دون انطلاق المرأة وتقدمها.

وفي هذا الإطار المحدد، فإننا نرى بصفةٍ خاصة، أن تفعيل دور الجمعيات والهيئات النسائية، في خدمة المجتمع المدني، في منطقة الخليج، إنما يمثل أحد المداخل الرئيسية، لتوسيع دائرة المشاركة السياسية للمرأة، في مختلف مجالات العمل الوطني، وممارسة حقوقها السياسية بالشكل الصحيح. ومن هنا، فإننا نحرص على متابعة مناقشاتكم ومداولاتكم في هذا المؤتمر، ونتطلع بكل الاهتمام، إلى ما تتوصلون إليه من توصيات، والتي سوف تشكّل بعون الله، إضافة مهمة، لكافة القضايا المعروضة أمامكم، آملين بإذن الله، أن يخرج المؤتمر برؤى واستراتيجيات طموحة، ترسّخ لدى المرأة الخليجية، تمسّكها بمبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، ومنظومة القيم والتقاليد الراسخة، في مجتمعاتنا العربية، وتُمكّنها في الوقت نفسه، من مواكبة تحديات العصر، بعزيمةٍ قوية، وإرادةٍ صلبة.
أيها السيدات والسادة:

إننا ندرك الآن، وبكل ثقة وتفاؤل، أننا نسير على الدرب الصحيح، وأننا نمضي بقدرة وتفاؤل، في تحقيق طموحاتنا المشروعة، من أجل غدٍ أفضل لأجيالنا الحاضرة، وللأجيال القادمة.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ■

كلمة معالي
الأستاذ عبدالعزيز عبدالله الغرير،
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة

سعادة/ أندرس جونسون – الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

سعادة/ نور الدين بوشكوج – الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

ضيوفنا الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يُسعدني بإسم المجلس الوطني الاتحادي أن أرحب بكم في إفتتاح أعمال المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بدول مجلس التعاون والذي يهدف إلى تعزيز دور المرأة الخليجية والتأكيد على جدارتها النوعية في المساهمة بفعالية في تنمية مجتمعاتها.

الحضور الكرام،

حَظِي هذا المؤتمر برعايةٍ كريمةٍ من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك التي تعتزُ كل امرأةٍ خليجيةٍ وعربية بدورها الكبير في دعم مسيرة النهوضِ بالمرأةِ، حتى بات دورها محل تقدير مختلف دول العالم بمؤسساته التنموية.

ولاشك أن المرأة الخليجية في تطورها حققت إنجازات وتقدماً ملموساً في مختلف الميادين إلى الحد الذي جعلنا نتجاوز الحديث عن حقوق المرأة إلى الحديثِ عن تمكينها، لممارسة حقوقها الدستورية والقانونية بواقعية وتفاؤل.

ولعل محاور جلسات أعمال هذا المؤتمر تدور جميعها في إطار كيفية تمكين المرأة برلمانياً، وسياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً وهذا ما يتفق مع مرحلة تطورنا الراهنة التي تتواكب مع أهداف الألفيةِ بشأن تحقيق تمكين المرأة في عام ٢٠١٥.

واسمحوا لي في هذا الإطار أن أشير إلى عدد من النقاط:

أولاً: إن تفعيل دور المرأة الخليجية وإثبات قدرتها على مواجهة التحديات التي يمكن أن تنتقص من دورها التنموي يتطلب بدايةً أن تثق المرأة الخليجية في قدراتها الكامنة على إحداث التغيير في داخل مجتمعاتها، فما زالت المرأة الخليجية تتعامل مع قضية التمكين على استحياء في حين أن شريعتنا الغراء مكنت المرأة من حقوقها، قبل أن تُبرم في العالم أولى الاتفاقيات المنظمة لحقوق المرأة، والثقة التي أقصدها في قدرات وإمكانات المرأة الخليجية تتطلب تفعيلاً لدور المنظمات النسائية للخروج عن الدور التقليدي الذي لازالت تمارسه في بعض أوجه أنشطتها. وأن تشارك بفعاليةٍ أكبر في تنمية مجتمعاتها.

ثانياً: المرأة الخليجية مطالبة في المرحلة القادمة لا أن تبحث عن تأثيرها الكمي سواء في عدد النساء البرلمانيات، أو اللواتي في مراكز صنع القرار، أو المتعلمات، أو العاملات، وإنما لابد أن يكون لها تأثير نوعي في السياسات

العامة البرلمانية والحكومية، وقد نتج عن هذا التأثير النوعي لدور المرأة في مختلف دول العالم الإعتراف بدورهن وزيادة أعدادهن في البرلمانات ومراكز صنع القرار المختلفة في مرحلة لاحقة.

ثالثاً: إن قضية تمكين المرأة في مجتمعاتنا الخليجية لا يمكن أن تكون بذات النمط، وبذات الإطار الذي تطبق فيه مبادئ التمكين في المجتمعات الأخرى. فعلينا أن نقر بدور القيم والتقاليد والثقافات المجتمعية التي تختلف من منطقة إلى أخرى، والتي تنهلُ بمبادئها من القيم الدينية أو العرفية التي تسود هذه المجتمعات، فليس هناك نموذجٌ واحدٌ يمكن أن يكون أمثل في قضية تمكين المرأة، فما هو أفضل لمجتمع ماقد لا يتفق مع طبيعتنا أو قيمنا. فإذا ما عارضت دولنا إتفاقيةً أو التزاماً دولياً ما، فهذا لا يعني أننا تخلينا عن تمكين المرأة، وإنما يعني أن خطواتنا لابد وأن تكون مدروسةً في إطار قيمنا الثقافية الثابتة. والتي نعتزُ بها لأنها أعطت للمرأة حقوقاً وأوضاعا قل ما نَجِدُ العديد من تفصيلاتها وفروعها في الثقافات الأخرى.

رابعاً: أنه مع إدراكنا وتقديرنا لأهمية المؤتمرات والمنتديات النسائية في تكريس تمكين المرأة، إلا أن الأهمية الأساسية لهذه المؤتمرات تكمنُ في النتائج التي تتمخض عنها، ومدى تنفيذها، ومتابعة خطوات اكتمالها. ولذا أقترحُ أن تُشكل في أعقاب كل مؤتمر لجنة متابعة لتنفيذ النتائج والتوصيات، وإجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المعنية لهذا الغرض.

الحضـور الكرام،

إن مؤشرات تمكين المرأة الإماراتية للقيام بدورها التنموي أضحت حقيقة واقعة، وبرهاناً ساطعاً على تقدمها في مختلف المجالات، ولعل الرعاية الكريمة والمبادرات البناءة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل حجر الزاوية في بلوغ النهوض بالمرأة لمراميها وغاياتها المبتغاة سواء في إطار التمكين، أو التفعيل، أو تحقيق وثبات جديدة في المستقبل، فنحن في المجلس الوطني الاتحادي نفخر بأن ٢٣٪ من أعضاء المجلس عضوات برلمانيات نشيطات لديهن القدرة على المناقشة بفعالية واقتدار، ولديهن الحضور المتميز في كُل أعمالِ المجلس، كما لا يفوتني أن أنوه بالإستراتيجيات الحكومية التي بادر بها ويشرف على تنفيذها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – نائب رئيس الدولة – رئيس مجلس الوزراء – حاكم دبي والتي ترتكز على أهمية تحقيق العناصر اللازمة لجوانب التنمية البشرية المستدامة، والتي يُعَدُّ تمكين المرأة والنهوض بها ركنا أساسيا من أركانها. كما يمثل الدور الذي تقوم به سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك دعما متواصلا وزخماً أكيداً لنهضة المرأة الإماراتية. لا شك في أن مكتسبات المرأة الإماراتية تمثِل إضافة حقيقية لإنجازات المرأة الخليجية بصفة عامة، وإزاء ذلك فإنه من المهم أن يتدارس المؤتمر وضع الإستراتيجياتِ والمؤشراتِ الوطنية لتمكين المرأة وتقييم مدى التقدم والإلتزام بالقوانين والتشريعات التي تتيح التكافؤ الجنساني.

الحضـور الكريـم،

ختاما أتوجه بالتقدير إلى راعية هذا المؤتمر وإلى المؤسسات والأفراد

كلمة الأستاذ أندرس جونسون، أمين عام الإتحاد البرلماني الدولي

معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ممثل سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك،

معالي السيد عبد العزيز عبد الله الغرير، رئيس المجلس الوطني الاتحادي

معالي الدكتورة أمل عبد الله جمعة القبيسي، رئيسة وفد المجلس الوطني الاتحادي ورئيسة لجنة شؤون التربية والتعليم

أعضاء البرلمان الموقرين، حضرات الضيوف الكرام

سيداتي، سادتي

إنه لشرف لي ومن دواعي سروري أن أتوجه إلى هذا الحضور الكريم في افتتاح المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون الخليجي، وأنقل إليكم باسم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيد بير فرديناندو كازيني أحر تمنياته بالنجاح.

أود، بداية، أن أتقدم بالشكر إلى سمو الشيخة فاطمة على دعمها الذي لا يقدر بثمن لهذا الاجتماع الهام. لقد أدى إلتزامها الطويل والدؤوب بقضايا المرأة وتمكين النساء إلى تمهيد السبيل لإحراز تقدم بارز في الإمارات العربية المتحدة، ولا شك في أن هذا الالتزام يلهم الكثيرات ويشجعهن على بذل أقصى الجهود من أجل المضي قدماً في تحقيق المزيد من الإنجازات العظيمة.

وأود أيضاً أن أعبر عن خالص الشكر لكم يا سيادة الرئيس وللمجلس الوطني الاتحادي. إننا شركاء فعليون في هذا الحدث، وقد عرضتم شاكرين استضافته. وإننا لا نقدر بالغ التقدير الدعم الفعال والكريم الذي تلقيناه فحسب، وإنما نرى أيضاً هذا الدعم أساسياً كذلك في الإعداد لهذا الاجتماع الذي لدي قناعة تامة بأنه سيلقى نجاحاً كبيراً.

بالطبع أن تأمين هذا النجاح يعتمد على العضوات المشاركات وأود هنا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الحضور، وإلى النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار من كل دولة من الدول السبع في المنطقة لقبولهن هذه الدعوة. هذا ويسرني كثيراً أن أرى اليوم عدداً كبيراً من النساء اللائي حضرن اجتماع العام الماضي في البحرين ولاسيما الوفد الكبير لهذا البلد وأقدم لهن تحياتي من هذا المنبر. كما يسرني بالطبع أن أرى كذلك العضوات التسع الجديدات في المجلس الوطني الاتحادي. وإني متأكد أننا نتطلع جميعاً إلى الدخول في مناقشات جادة وبناءة خلال هذين اليومين.

السيد الرئيس،

حضرات المندوبات الكرام،

يرتدي هذا المؤتمر الذي يجمعنا أهمية كبيرة وقد جاء بالتأكيد في وقت مناسب تماماً. ولا تكمن أهميته في أن النساء يملكن حق المساواة وحق المشاركة في الحياة العامة والسياسية فحسب، وإنما أيضاً لأن مشاركتهن هي أساسية

في الإدارة الحكيمة وفي صوغ السياسات السليمة. وإن الاتحاد البرلماني الدولي الذي يولي الكثير من الاهتمام لمسائل الديمقراطية والمساواة بين الجنسين في العمل السياسي، على قناعة بأن على النساء أن يلعبن دوراً أساسياً في صياغة القوانين والسياسات كما أن المشاركة المتوازنة بين الرجال والنساء في إدارة الشؤون العامة تشكل قضية مركزية بالنسبة إلى كل الديمقراطيات.

أما مناسبة توقيت المؤتمر فكونه ينعقد في فترة تشهد تغييرات هامة بالنسبة إلى دور النساء في العمل السياسي في مختلف أنحاء العالم وفي هذه المنطقة التي نجتمع فيها اليوم بصورة خاصة. لقد وصلنا إلى نسبة قياسية لمشاركة النساء في البرلمانات بلغت ١٧,٤٪ على مستوى العالم، وهي نسبة لم يسبق لها أن ارتفعت إلى هذا المستوى من قبل. إلا انكم لا بد توافقونني القول بأن هذه النسبة لا تزال غير مرضية على الإطلاق وهذا أقل ما يمكن أن نقوله.

وتمثل النساء في المنطقة العربية ٩٪ من عدد البرلمانيين. وبالرغم من أن هذا الرقم يعتبر متدنياً نسبياً إلا أنه يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام. فقبل ستة أعوام لم يكن يتجاوز ٤٪ كنسبة متوسطة. ولا شك في أن المجلس الوطني الإتحادي في الإمارات العربية المتحدة الذي نجد فيه نسبة ٢٢,٥٪ من النساء البرلمانيات قد أسهم في هذا التقدم العام.

هنالك بالطبع مجال للمزيد من التقدم، ونريد بالتأكيد أن نرى المزيد من النساء في برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي كما نريد أن نراه في كل البلدان الأخرى. ولكن الأمر لا يقتصر على الأرقام، بل يتعلق قبل كل شيء بنوعية العمل أي بتحويل الأرقام إلى تأثير فعلي. ومن ثم إننا معنيون أيضاً بمسألة الفعالية وبضمان أن تعطى للنساء في مراكز صنع القرار فرصة المشاركة وأداء دور فعال.

واسمحوا لي سيدي الرئيس أن انتهز هذه الفرصة للترحيب بالخطوة التي اتخذها مجلسكم، المجلس الوطني الاتحادي، بتعيين الدكتورة أمل عبد الله جمعة القبيسي لرئاسة اللجنة البرلمانية المعنية بشؤون التربية والتعليم. فتعيين نساء في مراكز صنع القرار داخل الهيئات البرلمانية هو من السبل المهمة التي تسمح للبرلمان بأن يسهّل من خلالها مشاركة النساء الفعلية. وإني لمتأكد أننا سنستمع في هذا المؤتمر إلى المزيد من الاقتراحات. وسيخصص بالفعل جزء مهم من المناقشات لبحث سبل تعزيز قدرات النساء ومساهمتهن في صنع القرار السياسي أكان ذلك في البرلمان، أم في المجالس البلدية أم الحكومات.

هذا هو موضوع المؤتمر الذي يفتتح اليوم: إحراز التغيير. فعندما انعقد العام الماضي في البحرين المؤتمر الإقليمي الأول للنساء البرلمانيات بدول مجلس التعاون الخليجي، ناقش مجموعة من المسائل المختلفة وركز على مسألة الوصول إلى البرلمان وعلى التحديات التي تواجهها النساء في العمل السياسي. وقد شددت عدة نقاط من التوصيات على تعزيز كفاءات النساء بعد وصولهن إلى البرلمان وتعزيز قدرة البرلمان على جعل التكافؤ بين الجنسين مسألة أساسية في عمله. وهو ما يهدف هذا المؤتمر إلى بحثه اليوم.

كما يعرفه الكثير هنا، حين تتمكن النساء من الوصول أخيراً إلى البرلمان أو إلى مراكز صنع القرار، لا يكون ذلك نهاية المطاف، بل بداية لمرحلة تتحول غالباً إلى سلسلة من التحديات. فالنساء يعرفن أن سقف ما ينتظر منهن في مراكز صنع القرار يبقى عالي المستوى، بينما تخضع أعمالهن للفحص والتدقيق الشديدين. إنكن تدخلن في أغلب الأحيان إلى عالم حددت قواعده وعليكن إيجاد مكانكن داخله. ولهذا نأمل في أن يوفر المؤتمر فرصة لمناقشة كيف يمكن أن تسهّل مشاركتكن الفعالة في البرلمان وفي الحياة السياسية عموما، وماذا يجب أن نفعله بصورة ملموسة من أجل تحقيق هذا الهدف.

لا مكان بالطبع لحل واحد وإنما لحلول عدة وفقاً لمختلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فمن خلال تبادل الخبرات على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، تتشكل القوى المحركة أو تتغير، ويتوسع التضامن، ويتحقق التقدم. ولهذا نأمل في أن تبرز فائدة هذا المؤتمر وأن يمهّد السبيل أمام تعزيز التعاون بين النساء في المنطقة.

سوف تعرض للمناقشة تجارب دولية وإقليمية بفضل مشاركة عدد من الخبراء الذين سينضمون إلينا وأود هنا أن أشكرهم وأعبر لهم عن تقديري العميق لدورهم. وإني لانتهز هذه الفرصة لأشكر أيضاً لشريكنا وكالة التعاون الدولي السويدية دعمها الدؤوب. ونحن في الاتحاد البرلماني الدولي ملتزمون بالعمل معكم ومساعدتكم في مهامكم ومسؤولياتكم الجسام.

ولتسامحني النساء المشاركات بتقديم نصيحة صغيرة لم يلتمسها أحد مني. فخلال هذين اليومين سوف تعملن معاً باعتباركن نساء بارزات اكتسبت كل واحدة منكن خبرات فريدة في البرلمان وفي صنع القرار السياسي. وإن كان المطلوب أن تبذلن أقصى ما بوسعكن، فإن لي رجاء هو أن تنسين المداخلات المكتوبة وتبتعدن أقصى ما تستطعن عن الشكليات. وإذا كان بإمكانكن التخلي لفترة قصيرة عن الحذر والاحتراس والدخول في تبادل حر وصريح وودي لتجاربكن، فسوف يكون ذلك مفيداً جداً لجميع المشاركات وسبيلاً لإغناء المؤتمر.

إن عالم السياسة، كما تعرفن جميعاً، لا يترك المجال للتنبؤات وقد اجتمعت فيه أوقات اليسر وأوقات العسر. وعلى الرغم من الإخفاق الأخير للنساء في سلطنة عمان في سعيهن للوصول إلى البرلمان والنجاح في الانتخابات، إلا أننا نأمل في أن الانتخابات المقبلة هناك وفي بلدان أخرى من المنطقة ستوصل أعداداً متزايدة من النساء إلى البرلمانات وإلى المجالس البلدية والحكومات الأمر الذي سيعود علينا وعلى المجتمع بالفائدة. إن النساء يستطعن بالتأكيد إحداث التغيير ولعب دور فعال تحقيقاً لما هو صالح أفضل للجميع. وإني لمتأكد أن هذا المؤتمر يمكن أن يضع لبنات أساسية يستند إليها لتحقيق تلك الأهداف.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتمنى لكم النجاح في مناقشاتكم. ■

كلمة سعادة
الدكتورة أمل القبيسي،
عضو المجلس الوطني الاتحادي،
رئيسة لجنة التربية والتعليم والثقافة

بسم الله الرحمن الرحيم

ممثل راعي المؤتمر سمو
الشيخة فاطمة بنت مبارك،
الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية،
رئيسة الاتحاد النسائي العام ر،
ئيسة منظمة المرأة العربية..

سمو الشيخ نهيان بن مبارك وزير التعليم العالي
والبحث العلمي
الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات...

معالي عبدالعزيز عبد الله الغرير رئيس المجلس الوطني الاتحادي،

أصحاب المعالي والسعادة سعادة اندرس جنسون الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي،

سعادة نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي،

السيدات والسادة أعضاء الوفود المشاركة، الحضور الكرام

يشرفني باسمي ونيابة عن أخواتي عضوات المجلس الوطني الاتحادي أن أرحب بالحضور وبضيوفنا الكرام على ارض بلدكم الثاني الإمارات كأخوات عزيزات تمثلن نخبة النساء الخليجيات.

إننا نجتمع اليوم في المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بدولة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإننا لابد أن نستذكر ذلك التاريخ الطويل الذي خاضته المرأة الخليجية بالعزيمة والإصرار، حتى تحقق لها اليوم هذه الإنجازات والمكاسب.

فما كان لنا أن تجتمع بوصفنا نساء خليجيات في هذا المؤتمر لولا جهد وسياسات آبائنا الأوائل المؤسسين لنهضة وتنمية بلداننا الخليجية.

إننا في دولة الإمارات العربية المتحدة نعتز أيما اعتزاز وندين كنساء بالفضل للوالد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – طيب الله ثراه – مؤسس المسيرة المباركة لدولة الإمارات بإنسانيته الفريدة التي لا تضاهى، وبحكمته المشهودة التي لا تبارى، والذي كان لسياساته ورؤاه أعظم الأثر وأجل الفائدة في نهضة المرأة الإماراتية وانجازاتها على الأصعدة التعليمية والمهنية وتبوئها للمناصب القيادية والتشريعية، فحاضر المرأة الإماراتية هو امتداد طبيعي لماض تراكمت فيه المكتسبات فجاءت خطى وسياسات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حفظه الله ترسيخا لتمكين المرأة، وإضافة لمنجزات جديدة لآفاق تطورها ونهضتها. وهذا ما عبرت عنه استراتيجية الدولة والتي أعلن عنها سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس

الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، كما أننا نعتز ونفتخر بالدور الرائد لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي في دعمه المتواصل للمرأة الإماراتية ومساندتها في كافة المجالات، وبذلك تكتمل منظومة العمل السياسي الداعمة لنهضة المرأة الإماراتية مما يؤكد أن التطور الطبيعي لنهضة المرأة الإماراتية لم يكن نتيجة تأثيرات أو ضغوطات خارجية لعمل برامج إصلاحية وإنما كانت القناعة الذاتية لحكومة وشعب الإمارات بدور المرأة هي التي أتاحت هذا التطور الذي نشهده اليوم.

وتعجز الكلمات أن تلخص الإنجازات وتصف بحرا من العطاءات يفيض علينا بأفضال وأعمال أم الإمارات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، فهي منبع فخر واعتزاز للمرأة العربية بصفة عامة وللمرأة الإماراتية بصفة خاصة، وهي الملاذ الآمن لحقوق المرأة الإماراتية، والداعم الرئيس لتمكينها على مختلف الأصعدة، فهي صاحبة السبق في طرح المبادرات والأفكار والرؤى التي تحولت إلى انجازات ومكتسبات حقيقية، فقد أكدت سموها منذ أكثر من ١٠ سنوات على أن من حق ابنة الإمارات أن تدخل معترك الحياة النيابية، وأن تشارك في صناعة القرار عبر المجلس الوطني الاتحادي، وهاهو اليوم الذي أصبحت فيه تلك المقولة حقيقة واقعة وتطبيقا حيا، حيث وصلت المرأة الإماراتية إلى المجلس الوطني الاتحادي عبر صناديق الانتخاب، ولذا فإن كل إماراتية وخليجية تفخر بدور سمو الشيخة فاطمة الذي أصبحت له أصداء عالمية، ومرتكز دولي في نهضة وحقوق المرأة على الصعيد الدولي.

وما كان لنهضة المرأة الإماراتية أن تبلغ مداها وتنجز خطاها المتسارعة دون دعم المنظمات والجمعيات النسائية في الدولة وعلى رأسها مؤسسة التنمية الأسرية والاتحاد النسائي العام.

الأخوات والأخوة....

على الرغم من أن منهاج عمل بكين لعام ١٩٩٥ كان أحد أهدافه الأساسية تمكين المرأة في مختلف مناطق العالم، إلا أن المرأة الخليجية حتى تحقق تقدما في آليات التمكين فإنها مطالبة مواجهة أربعة تحديات أساسية:

أولها: الأفكار السلبية والموروثات الخاطئة التي تعيق مظاهر المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهي أفكار وموروثات يناهضها ديننا الإسلامي.

ثانيها: تكافؤ الفرص للمرأة الخليجية مع الرجل سواء أكان في العمل أم تولي المناصب القيادية أم فرص التعلم طالما أن كليهما يحمل خصائص نوعية واحدة.

ثالثها: كيفية إعداد الاستراتيجيات والبرامج التي تعنى بنوعية تدريب المرأة حتى تتلاءم مع متطلبات عصر العولمة.

ورابعها: التدابير الثقافية والمجتمعية في دولنا لتنشئة الأجيال على الرؤية الصحيحة للمرأة وبما يتفق مع تقاليدنا العربية الأصيلة المستوحاة من شريعتنا الإسلامية، وفي هذا الإطار فان نجاح هذه التدابير وترسيخها في مجتمعنا يتطلب غرسها من خلال التعليم وبثها في المناهج الدراسية بدءً من رياض الأطفال وانتهاءً بالتعليم العالي وعبر الإعلام الملتزم بقضايا المجتمع وهمومه. كما أن هذه التدابير لتمكين ونهضة المرأة الخليجية لا تتحقق بمجرد سن القوانين واللوائح الرامية إلى تكريس حقوق المرأة ولكن الأمر يحتاج إلى تعميق الوعي الاجتماعي بقضايا المرأة والذي يرتبط بثلاثة حقائق أساسية أهمها:

أولا: أن المرأة الخليجية لم تكن غائبة قط عن أداء دورها في مختلف مراحل تطور المجتمع الخليجي، فقط حافظت المرأة الخليجية على دورها الأسمى في البنيان الأسري والمجتمعي وشراكتها للرجل حسب متطلبات كل مرحلة.

ثانيا: أن المرأة الخليجية حققت انجازات كبيرة في عصرها الحاضر في مجال اكتساب القدرات والتعليم المتميز، والأعمال المختلفة، كما أثبتت قدرتها على تبوء المناصب القيادة.

ثالثا: أن حقوق المرأة الخليجية أصبحت اليوم مكونا أساسيا من منظومة الحقوق الدستورية والقانونية، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.

الأخوات والإخوة،

إن التحدي المطروح أمامنا اليوم هو تمكين المرأة بقوة وفعالية من خلال الخطاب السياسي، والإعلامي، وفي التطبيق العملي، لا باعتباره نتيجة لبناء المجتمع الخليجي الحديث، بل بوصفه شرطا من شروط إقامته.

وإننا جميعا نفخر بالانجازات التي حققتها المرأة الخليجية لاسيما خلال السنوات الأخيرة فقد استطاعت أن تصل إلى العديد من المناصب القيادية العليا، ومواقع صنع القرار، حيث تمثل المرأة الخليجية ٣٥٪ من قوة العمل في الخليج و ٦٠٪ من مؤشرات التعليم والتنمية المستدامة، وقد بلغت مدخرات النساء الخليجيات ١٠٠ مليار دولار وبلغ عدد سيدات الأعمال في دول الخليج حوالي ٤٥ الف سيدة.

كما نعتز كثيرا بالمكاسب والانجازات التي حققتها المرأة الإماراتية بفضل خصوصية النهج الذي سارت عليه والذي يتميز بالتوازن بين السعي إلى الانفتاح على روح العصر وبينه الحفاظ على الأصالة العربية والتقاليد الإسلامية إيمانا منها بأن الحفاظ على الخصوصية الثقافية هو السبيل الأمثل لتحقيق التقدم المنشود والعمل كشريك فاعل مع الرجل وليس ندا له مما جعلها تتبوء المناصب الوزارية كما تمثل حوالي ٢٣٪ من مقاعد المجلس الوطني الاتحادي و٣٠٪ من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار و١٠٪ من أعضاء السلك الدبلوماسي وتمثل ٦٦٪ من إجمالي القوة المواطنة العاملة في القطاع الحكومي كما سارت المرأة الإماراتية في خطاها لدعم الاقتصاد الوطني فبلغ عدد أعضاء مجلس سيدات الأعمال في الدولة نحو ١٠ آلاف سيدة أعمال، وقدرت حجم الاستثمارات التي تديرها الكوادر النسائية في الدولة بنحو ١٢,٥ مليار درهم.

الأخوات والإخوة،

إن هذه الإطلالة السريعة على منجزات المرأة الإماراتية ما هي إلا جزء من منجزات المرأة الخليجية بصفة عامة وهي تبرهن بجلاء على أن مجتمعاتنا الخليجية في مرحلة تطور وحداثة واثبة وأن المرأة الخليجية كانت في القلب من عملية التحديث والتطوير.

واسمحوا لي في ختام كلمتي إلى أن أشير إلى ما أكدت عليه سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك من أن مشاركة المرأة في العمل السياسي إنما يعبر عن حلم مستحق لابنة الإمارات، وأن أتوجه بالشكر لسمو الشيخ نهيان بن

مبارك – وزير التعليم العالي والبحث العلمي – الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات، ولمعالي عبد العزيز عبد الله الغرير – رئيس المجلس الوطني الاتحادي على دعمه وعلى المشاركة الفعالة للاتحاد البرلماني الدولي والوفود المشاركة من دول مجلس التعاون الخليجي ولكل من ساهم في الإعداد والتحضير لإنجاح فعاليات هذا المؤتمر ولكل المؤسسات والهيئات التي تعني بالمرأة الخليجية.

متمنية لمؤتمرنا بإذن الله أن يحقق النتائج المبتغاة منه أن يكون خطوة رائدة في مسيرة التمكين السياسي للمرأة الخليجية في مراكز صنع القرار من أجل غد مشرق للمرأة الخليجية التي تؤدي واجبها بأمانة وثقة، وتقوم بمسؤولياتها بعزيمة لا تعرف الضعف وهمة لا تعرف المستحيل وإرادة وإصرار لا ينشد إلا النجاح والتميز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ■

المرأة والمشاركة السياسية: الوسائل لتمكين المرأة في العملية السياسية

مكانة المرأة في السياسة عالمياً وإقليميا: التوجهات والإحصائيات والآليات المتعلقة بتعزيز مشاركة النساء في المجال السياسي

السيدة كارين جابر، مديرة برنامج التعاون بين الرجل والمرأة، الإتحاد البرلماني الدولي

تنطلق أهمية مشاركة المرأة في السياسة من ضرورة إشراكها في إدارة شؤون المجتمع بالتساوي مع الرجل. ومبدئ المساواة هذا مضمون أيضاً في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها معظم الدول:

«يتعين على الدول اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للقضاء على التمييز الموجه ضد النساء سواء في المجالات السياسية والمحافل الرسمية والعامة» المادة السابعة من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

ويضع منطلق أعمال بيكين إطار الأهداف الإستراتيجية ويتعلق الهدف الاستراتيجي الأول باتخاذ الإجراءات التي تكفل وصول المرأة إلى هياكل السلطة وصنع القرارات وضمان إسهامها الكامل فيها. وأما الهدف ألاستراتيجيي الثاني فهو تعزيز قدرات النساء على الاشتراك في صنع القرارات والمواقع القيادية.

ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي في هذه الأطر وانطلاقاً من مرجعيته التالية:

«ان تحقيق الديمقراطية يقتضي شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل، مما يكفل لهما اثراء متبادلاً نظراً لما بينهما من اختلاف» الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، الاتحاد البرلماني الدولي ١٩٩٧

ما هي نسب وجود المرأة في البرلمانات؟

تشير الإحصائيات لمشاركة النساء في البرلمانات في الفترة ما بين ١٩٤٥ – ٢٠٠٧ إلى أن تمت زيادة قدرها ستة أمثال في المجالس النيابية) الغرف السفلى أو الوحيدة (وزيادة قدرها ثمانية أمثال في مجالس الشيوخ (الغرف العليا). وهذا يشير إلى تطوير في مشاركة المرأة ولكن يبقى هذا التطوير بطيء ويجب تمكين الجهود لاحراز التقدم المطلوب.

في عام ٢٠٠٧، يبلغ متوسط النسبة العالمية لمشاركة النساء في البرلمان ١٧،٤ في المائة.

نتيجة الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦

على المستوى العالمي تم بلوغ متوسط نسبة النساء في جميع البرلمانات رقماً قياسياً غير مسبق فتحتل النساء ١٧ في المائة تقريباً من مجموع المقاعد البرلمانية. وهذه تعتبر زيادة هامة على أرقام عام ١٩٩٥ حين كانت تحتل النساء ١١,٣ في المائة من المقاعد البرلمانية.

المرأة في البرلمان ١٩٤٥ – ٢٠٠٧			
السنة	عدد البرلمانات	نسبة النساء في الغرف السفلى أو الوحيدة	نسبة النساء في الغرف العليا
١٩٤٥	٢٦	٣,٠	٢,٢
١٩٦٥	٩٤	٨,١	٩,٣
١٩٧٥	١١٥	١٠,٩	١٠,٥
١٩٨٥	١٣٦	١٢,٠	١٢,٧
١٩٩٥	١٧٦	١١,٦	٩,٤
٢٠٠٠	١٧٧	١٣,٤	١٠,٧
٢٠٠٧	١٨٩	١٧,٥	١٦,٦

تم خلال عام ٢٠٠٦ تجديد ٩٣٣٥ مقعداً برلمانياً فازت النساء بعدد بلغ ١٥٥٧ من هذه المقاعد أو بنسبة ١٦,٧ في المائة منها. من ضمن النساء اللائي فزن بالمقاعد البرلمانية ١٤٥٩ امرأة تم انتخابهن مباشرة و٦٣ امرأة تم انتخابهن بشكل غير مباشر و ٣٥ امرأة تم تعيينهن.

ونتيجة لذلك هناك ١٩ دولة لديها أكثر من ٣٠ في المائة من النساء في البرلمان. بينما نجد أن هناك تسع دول لا توجد في برلماناتها امرأة واحدة.

اتبع نظام نصاب النوع الانتخابي/الكوتا في ٢٣ دولة تعزيزاً لإشراك النساء. في تلك الدول التي اتبعت هذا النظام فازت النساء بنسبة ٢١,٧ في المائة من المقاعد بينما حصلت النساء في الدول التي لا تتبع هذا النظام على ١١,٨ في المائة من المقاعد.

وفي شهر كانون الأول/ يناير ٢٠٠٧ زاد عدد رئيسات برلمانات عن أي وقت مضى. فمن ضمن المناصب البرلمانية العليا البالغ عددها ٢٦٢ على المستوى العالمي ٣٥ منصباً منها تتولاها نساء. وانتخبت رئيسات للبرلمانات للمرة الأولى في كل من غامبيا وإسرائيل وسوازيلند وتركمانستان والولايات المتحدة الأمريكية.

الدول التي تشكل فيها النساء نسبة أعلى من ٣٠ في المائة في البرلمان		
الدولة	نسبة النساء	الإجراء المتبع
١– رواندا	٤٨,٨	مقاعد محجوزة
٢– السويد	٤٧,٣	حزب سياسي
٣– فنلندا	٤٢,٠	حزب سياسي
٤– كوستاريكا	٣٦,٦	تشريع
٥– النرويج	٣٧,٩	–
٦– الدنمارك	٣٦,٩	–
٧– هولندا	٣٦,٧	حزب سياسي
٨– كوبا	٣٦,٠	–
٩– اسبانيا	٣٦,٠	تشريع
١٠– الارجنتين	٣٥,٠	حزب سياسي
١١– موزانبيق	٣٤,٨	تشريع
١٢– بلجيكا	٣٤,٧	حزب سياسي
١٣– أفريقيا الجنوبية	٣٢,٨	حزب سياسي
١٤– النمسا	٣٢,٢	حزب سياسي
١٥– نيوزيلندا	٣٢,٢	حزب سياسي
١٦– ايسلندا	٣١,٧	حزب سياسي
١٧– المانيا	٣١,٦	حزب سياسي
١٨– بوروندي	٣٠,٥	تشريع
١٩ تنزانيا	٣٠,٤	تشريع

آخر المستجدات على المستويات الإقليمية

في عام ٢٠٠٦، في الدول الاسكندنافية، زاد المتوسط الإقليمي حيث بلغ ٤٠,٨ في المائة بعد الانتخابات التي جرت في السويد.

وفي دول جزر المحيط الهادي فلا تحتل النساء سوى أقل من ٣ في المائة من المقاعد البرلمانية. و لم تفز النساء بأي مقعد في الانتخابات التي جرت في جزر سليمان وفي توفالو.

وفي ما يتعلق بالدول العربية، فضاعفت هذه الدول نسبة النساء في برلماناتها في فترة ١٠ سنوات. في عام ١٩٩٥ كانت نسبة النساء لا تتعدى ٤,٣ في المائة من أعضاء البرلمانات ثم تدنت هذه النسبة إلى ٣,٦ في المائة عام ٢٠٠٠ قبل أن ترتفع إلى نسبة ٦,٥ في المائة عام ٢٠٠٥. وتم أبرز التقدم في عام ٢٠٠٦ حيث سجلت الدول العربية أعلى زيادة إقليمية. أما خلال العام ٢٠٠٧ فتعدت نسبة النساء في إجمالي برلمانات الدول العربية ٩ في المائة.

وحصلت آخر المستجدات في الدول العربية تحديداً في دول مجلس التعاون الخليجي في الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين:

- في الإمارات العربية المتحدة شارك كل من النساء والرجال في الانتخابات والتصويت للمرة الأولى. تسع سيدات دخلن البرلمان ويشغلن ٢٢,٥ في المائة من مقاعده.
- في مملكة البحرين تم انتخاب امرأة واحدة في المجلس النيابي وتم تعيين عشر سيدات في مجلس الشورى وهن بذلك يشكلن ٢٥ في المائة من الأعضاء.

وبالرغم من التقدم الإجمالي، تبق نسبة البرلمانيات في الدول العربية من أضعف النسب الإقليمية وهي تشكل تقريباً نصف متوسط النسبة العالمية فقط. وعلى مستوى برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي ورغم التقدم الملحوظ في بعض الدول، فلا يوجد امرأة واحدة في المجالس التشريعية في قطر والمملكة العربية السعودية. أما في عمان، لم تفوز امرأة واحدة في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٧ ولكن تشكل النساء ٢٠ في المائة من الغرفة العليا.

متوسط نسب اشتراك النساء في مختلف الأقاليم العالمية

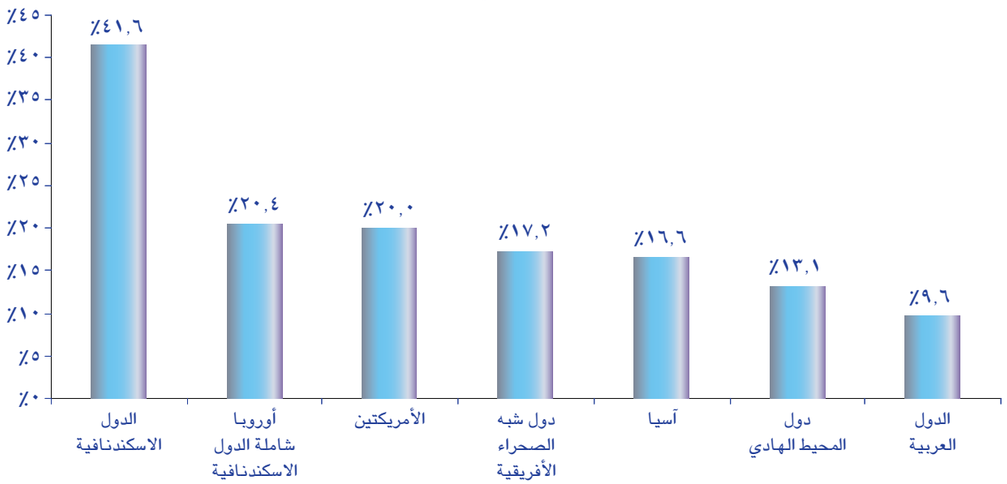

العوامل المؤثرة على دخول النساء في المجال السياسي والآليات الداعمة

من الواضح أنه لا يوجد حل معجز معين لتطوير مشاركة المرأة في السياسة ولكن هناك العديد من العناصر والعوامل التي يمكنها تعزيز التقدم والتغيير كما هناك العديد من العوامل الأخرى التي تعيق دخول المرأة في السياسة ونجاحها في الانتخابات.

من الممكن تحديد العوامل التي تعيق مشاركة المرأة في السياسة من خلال دراسة مراحل العملية السياسية. وضمن العوامل السلبية التي تعيق مشاركة المرأة في السياسة، البعض منها يتعلق في قرار النساء دخول المجال السياسي وأهمها نظام القيم والأعراف السائد في السياسة والإمكانيات المتاحة لموائمة السياسة مع الأسرة. إضافة لذلك ترتبط عوائق رئيسية في الحصول على التعيين من قبل الأحزاب أو التأييد والحصول على الدعم المالي. ومن الطبيعي أن يشكل المناخ الاجتماعي والثقافي عائق أساسي أيضاً إذا كان معارض لمشاركة المرأة.

وبعد قرار الدخول في المجال السياسي، تواجه المرأة مجموعة من العوامل التي تلعب دور على نسبة النجاح. ويشكل نظام الترشيح والانتخابات عامل أساسي بحسب كونه نظام نسبي أو أغلبي. فيشكل النظام النسبي نظام تنجح فيه النساء بنسب أكبر. وبكل الأحوال فإن المرأة تحتاج إلى تأييد سياسي من خلال الحزب مثلاً كما تحتاج إلى التأييد والدعم من قبل الأسرة. وتشكل شبكة جيدة من العلاقات والمعارف والقوة المساندة عامل أساسي على طريق النجاح. أما الدعم المالي والتواصل وإبراز المرشحات فجميعها عوامل أساسية أيضاً. وأخيراً وليس آخراً، فإن الإرادة السياسية هي أساس لمشاركة المرأة بشكل عادل وفعال.

وتوجد مجموعة من الآليات التي تضمن دخول النساء في المجال السياسي وهي إجراءات خاصة تشكل الحوافز التي تشجع النساء على الاشتراك في الأحزاب وتسمح بتأييد الحملات الانتخابية وتعمل على إفساح فرص التدريب وتنمية المهارات وتساند من خلال حملات التوعية وتتجسد على سبيل المثال بوضع أهداف المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية وغيرها.

أما نظام المحاصصة أو الكوتا فينبثق اعتماده من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنطلق أعمال بكين. ويضمن اعتماد نظام المحاصصة أو الكوتا في الانتخابات الإسراع في التغيير وتعزيز مشاركة المرأة كونه يشكل إستراتيجية تختصر الطريق لبلوغ الهدف ويمهد المجال الانتخابي لتوفير بداية متساوية بين الرجل والمرأة للدخول إلى الحياة السياسية. ويسمح اعتماد نظام الكوتا بتصحيح التمييز الواقع. وفي الأرقام، تطبق ٦٨ دولة نظام النصاب وتمثل فيها النساء نسبة ٢٢ في المائة من أعضاء البرلمان أما في الدول ال ١٢١ التي لا تطبق نظام النصاب فلا تشكل النساء إلا نسبة ١٤ في المائة من البرلمان.

وتوجد أنواع كوتا مختلفة بحسب كونها تستهدف المرشحين أو تخصص مقاعد نيابية. وعلى مستوى المرشحين، فيفرض القانون عدد أدنى من المرشحات أو تحدد الأحزاب السياسية بشكل طوعي حد أدنى لنسبة المرشحات للانتخابات. أما الكوتا التي تخصص المقاعد فهي تحجز عدد من مقاعد البرلمان للنساء. ■

مكتسبات وإخفاقات المرأة في دول مجلس التعاون خلال السنة الماضية من تقرير التنمية البشرية العربية

الأستاذ خالد علوش، المنسق المقيم للأمم المتحدة، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر أول تقرير عن التنمية البشرية العربية عام ٢٠٠٢ وورد فيه تحديد ثلاثة نقاط ضعف تنموية خطيرة هي: في اكتساب الدراية وفي الحريات السياسية وفي حقوق المرأة. وقد تسببت نقاط الضعف الثلاثة في إعاقة التنمية البشرية في كافة أنحاء المنطقة العربية. التقريران الثاني لعام ٢٠٠٣ والثالث لعام ٢٠٠٤ ألقيا الضوء على نقاط الضعف في الدراي والحرية على الترتيب. التقرير الرابع لعام ٢٠٠٥ القى الضوء على نقطة ضعف معينة وهي عجز النساء ازاء نهضة المرأة في العالم العربي.

طرحت تقارير التنمية البشرية العربية الندوات والمناقشات عن التحديات والمجالات والمتطلبات التي يجب دراستها لو أن هناك ارادة في أن يصبح الحكم السليم واحترام حقوق الإنسان والتنمية البشرية الصالحة هي السمات المميزة للدول العربية الحديثة.

ولا تعتبر تقارير التنمية البشرية العربية وثائق رسمية تابعة للأمم المتحدة أو لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ولا تعكس آراء المنظمتين الرسمية. ولكنها تهدف إلى طرح موضوع عام جديد وحيوي وهام في انحاء العالم العربي وخارجه ومعالجته بأسلوب تحليلي وعلمي.

ويلقي تقرير التنمية البشرية العربية الرابع الضوء على نقاط ضعف عجز المرأة ويشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية المتعلقة بالمرأة العربية. كذلك فإن تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٥ درس وضع النساء في الدول العربية كمجموعة واحدة رغم أن هناك فروقاً شاسعة بين هذه الدول. ولذلك ربما لا تكون خلاصة التقرير وتوصياته واقعية اذا نظرنا إلى مجموعات الدول العربية الفرعية على حدة مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

مشاركة المرأة العربية

حققت المرأة العربية مؤخراً بعض المكاسب في المشاركة السياسية مع الاعتراف القانوني بحق المرأة في الانتخاب والترشيح في المجالس المحلية والبرلمانات. كذلك فإن وجود السيدات في أعلى مناصب السلطة التنفيذية آخذ في الصعود.

الوزيرات: (٢) في الإمارات العربية المتحدة، (٣) في سلطنة عمان، (١) في الكويت، (٢١) في البحرين و (٢) في قطر.

عضوات البرلمانات: (٩) في الإمارات العربية المتحدة، (٢) في سلطنة عمان، (٧) في البحرين، (٢) في الكويت.

وفي الجانب الآخر تعد مشاركة السيدات في الحكومة بصفة عامة مشاركة رمزية ومقصورة على الحقائب الوزارية الصغرى وهي أيضاً مشاركة متفاوتة ومتقلبة. وبذلك يظل التقدم في هذا المجال محدودا وتكاد تكون النساء في مؤسسات صنع القرارات في وضع هامشي أو ثانوي.

على عكس الدساتير ليس كل الدول العربية يتيح للسيدات ممارسة حقوقهن في التصويت والتقدم للترشيح. وتعرف النساء إلى حد ما على انهن قاصرات يلزمهن الوصاية أو الولاية والحماية في الشؤون المتعلقة بحقوقهن كالزواج والسفر وغير ذلك.

المرأة العربية والأحزاب السياسية

تتبنى الأحزاب السياسية العربية قضية المرأة العامة في برامجها ولكنها من النادر أن تعطي مساحة كافية لتلك القضية في محافلها وتميل الأحزاب إلى إسناد قضايا المرأة إلى الفئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهي لا تنظر إلى وضع المرأة على أنها قضية نوع يتعين فصلها عن الحوار السياسي العام.

من ناحية أخرى نجد أن العديد من الأحزاب جعلت من قضايا المرأة أساساً ضرورياً لمناقشاتها وانشطتها ما أدى ضمن أشياء أخرى إلى تكوين أقسام نسائية داخل الأحزاب وتشكيل جمعيات واتحادات نسائية مستقلة ظاهرية والى اشتراك السيدات في الهيئات القيادية وإدراج قضايا المرأة في جداول أعمال الحزب.

التيارات والقوى السياسية ليست ثابتة وتدور حول الايدويولوجية (المذهب السياسي) وحدها. وبدلاً من أن تكون قوى سياسية فهي تتحرك في فكرة عامة من خلال ثقافة سياسية واجتماعية. هذا بالإضافة إلى ان الحركة السياسية ذاتها قد يكون لها مواقف مختلفة ازاء المرأة في منطقتين مختلفتين.

المرأة العربية وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية

نجح عدد من المنظمات غير الحكومية العربية في تنظيم حملات وطنية لتغيير بعض القوانين التي تميز ضد المرأة وساعدت هذه المنظمات على تحديد نصاب السيدات وعلى الضغط على الحكومة لاتخاذ اجراءات لتقليص العنف.

رغم كل هذه النجاحات لا زال هناك شكوك في قدرتها على تغيير العلاقة المتميزة للنوع السائدة في المجتمعات العربية بالنظر إلى هذه المنظمات الغير حكومية تتواجد أغلبها في المراكز الحضرية بعيداً عن المناطق الفقيرة والمهمشة. هذا فضلاً على أن تمثيل النساء في تلك الجماعات يقتصر عادة على الطبقة المتوسطة المتعلمة.

عموماً

- لا يمكن تحقيق نهضة عربية دون نهوض النساء في الدول العربية.
- هناك شبكة معقدة من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تبقى على النساء العربيات في وضع شبيه بالتخلف والتبعية.
- يؤكد التقرير على اهمية تعليم الإناث ويركز على تمكين المجتمع من نشر امكانياته. ان عدم تعليم الإناث يعود إلى الإجحاف الثقافي والقيود الاقتصادية والمجتمع.
- كذلك فإن التدني النسبي لتوظيف طاقات النساء العربيات في القطاع الاقتصادي وفي المجال السياسي يعود سببه أيضاً إلى الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وإلى أسلوب الحكم.

- لا بد من منح جميع النساء العربيات الفرص الكاملة والحقيقية للحصول على الإمكانيات الضرورية ولا سيما في مجال الصحة والتعليم.
- ولا بد من اعطاء النساء العربيات فرصاً كاملة للمشاركة الفعلية في كافة انواع الانشطة البشرية خارج الأسرة ومساواتهن بنظرائهن من الذكور.

هناك أسبقية استراتيجية لنهوض المرأة العربية هي الحرية التي تقتضي ما يلي:

- الاحترام الكامل لحقوق المواطنة لجميع النساء العربيات.
- حماية حقوق النساء في مجال الشؤون الشخصية والعلاقات الأسرية.
- ضمانات الاحترام الكامل لحقوق المرأة الشخصية وحريتها.

وإن تأمين هذه الحريات يقتضي الإصلاحات القانونية والتنفيذية الرامية إلى بلوغ التوافق مع معايير حقوق الإنسان الدولية وقوانينها التي تشمل حقوق المرأة الواردة في المواثيق الدولية المنعقدة في هذا الشأن. وينبغي أن تشتمل الإصلاحات على مراجعة التحفظات على توصيات المواثيق المنعقدة في هذا الشأن والتشريعات المنظمة للمشاركة السياسية والمعاهدات الدولية المتعلقة بتوظيف النساء وأجورهن والتشريعات الجنائية والشؤون الشخصية. وهذا يستدعي أيضاً اتباع التمييز الايجابي في نشر مشاركة النساء في كافة ميادين الأنشطة البشرية.

الحراك المجتمعاتي

لا يمكن أن تأخذ نهضة المرأة العربية مكانتها بمعزل عن مجتمعاتها. كذلك فإن المصادقة على القوانين واللوائح المنظمة الهادفة إلى استئصال كافة اشكال التمييز ليست كافية، ويجب تعزيز وعي النساء بحقوقهن وكيفية تأثرها بالمجتمع وبإدراك المجتمع بقضايا المرأة. وهذا يقتضي استئصال التمييز من جذوره والعمل على إزالة التضارب المحتمل بين المعايير الدولية والمعتقدات الدينية والثقافية.

كما يجب العمل في مجال التربية الاسرية التي ربما تفرق بين الذكور والإناث من حيث الحريات والمسؤوليات والحقوق. كما يجب على البرامج الإعلامية ان تعزز مكانة المرأة وأن تنمي الاحترام لدورها في المجتمع. فإن الصورة الذاتية المشوهة تؤصل التهميش. وفي مقدور الأهل والمربين العمل على وضع صور ايجابية للفتيات والنساء ابتداءاً من العمر المبكر.

وهذا يتطلب ايضاً حراكاً مجتمعاتياً على مستوى الدولة والمستوى الاقليمي كفيلاً بأن يمهد الطريق لنهضة المرأة التي بها تستطيع النساء العربيات تقوية أنفسهن من أجل استئصال ثقافة التخلف والرجعية من خلال القضاء على كافة اشكال التمييز الموجه ضدهن.

المرأة في البرلمان: كيف يحدث التغيير؟

سعادة السيدة مارجريت مينساه ويليامز،
نائب رئيس المجلس الوطني،
ناميبيا

قال مارتن لوثر كنج الإبن في كلمته الشهيرة «*عندي كلمة حلم*»، أنه سوف يأتي يوماً يعيش فيه أطفالنا في أمة حيث لا يحكم عليهم فيها على أساس لون بشرتهم وإنما على أساس محتوى شخصياتهم. وأنا عندي حلم وهو أن يأتي يوما تعيش فيه جميع النساء في جميع أنحاء العالم حيث لا يحكم عليهن على أساس أنهن نساء ولكن على أساس مساهماتهن القيمة.

ولهذا السبب أنا أيضا أتفق مع كوامي نكروما أن استقلال غانا لا معنى له حتى تكون أفريقيا كلها حرة. ولذلك المساواة بين المرأة والرجل في بعض أنحاء العالم لا معنى لها دون تحقيق المساواة للمرأة والرجل في البلدان الأخرى، سواء في أفريقيا، آسيا،أمريكا اللاتينية، أوروبا، وعلى سبيل المثال لا الحصر في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

وفي الحقيقة، أحرز بعض التقدم الهام مؤخرا في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن هناك متسع للمزيد ويجب تحقيق المزيد لأنه عندما تصل المرأة الذكية والقوية وصاحبة العمل الدءوب في السياسة كما حصل في العديد من دول مجلس التعاون، يمكنها الإسهام في إدارة الشؤون العامة وعمل البرلمان وأن تحدث الفرق لصالح المجتمع ككل.

وبالتالي فإن السؤال هو: كيف تستطيع عضوات البرلمان تغيير جدول الأعمال السياسي، وتحسين وضع المرأة، والإسهام بفعالية في أعمال البرلمان؟ وماذا تحتاج لأداء العمل بشكل فعال ويكون له تأثير.

يوجد لذلك بعض الأفكار والاستراتيجيات، ولكن قبل استعراضها، يجب تسليط الضوء على اثنين من الشروط المسبقة والهامة:

الشرط الأول هو الحاجة لاستهداف عدد اكبر من النساء في البرلمان ومراكز صنع القرار. فمن الصحيح أنه من الممكن أن تجلب امرأة واحدة بعض التغيير بمجرد وجودها في البرلمان ولكن يتطلب إحراز أثر أكبر وأهم مع حجم أكبر من النساء. لذا ينبغي لنا أن لا ننسى أن الأرقام، رغم أنها ليست الهدف الوحيد، فإنها مؤثرة بشكل رئيسي.

وينبغي أن نسعى من أجل الأعداد كما من أجل المناصب. فمن الهام جداً أن تشارك المرأة في جميع مستويات صنع القرار وأن تحتل داخل البرلمان الأنصبة القيادية بالتساوي مع الرجل كمنصب الرئيس أو نائب الرئيس، أو رئيس لجنة وليس فقط اللجان المرتبطة بالشؤون الاجتماعية أو الثقافية ولكن أيضا اللجان المرتبطة بالشؤون المالية والاقتصادية والدفاعية على سبيل المثال. والمطالبة هي نفسها خارج البرلمان حيث يجب أن تحتل المرأة المناصب الرئاسية والوزارية التي تسمح بمشاركتها على جميع مستويات صنع القرار.

أما الشرط الثاني يتعلق بتكوين البرلمان نفسه حيث من المهم أن يصبح البرلمان بيئة مواتية للتغيير، ولالتحاق المرأة ومشاركتها بالأعمال. إن مجلس النواب نفسه كمؤسسة، يحتاج إلى أن يصبح صديقا للمرأة ليس فقط على مستوى توفيره التسهيلات اللازمة للمرأة بل أيضاً أخذ بعين الاعتبار التزامات واحتياجات النساء الأعضاء على مستوى الإجراءات نفسها وأساليب وساعات العمل. على سبيل المثال، قمنا في ناميبيا بتغيير أوقات جلسات البرلمان من بعد الظهر إلى الصباح حتى يتسنى للبرلمانيات القيام بالواجبات المنزلية والأسرية ولجعل العمل البرلماني جذاب لغيرها من النساء لكي تتشجع وتطلع هي أيضاً إلى هذه المناصب. وأنشأنا أيضاً دور للحضانة في البرلمان أدخل واقعا جديدا ولمسة من الحياة وساهم أيضا بتشجيع الشابات على المشاركة في أعمال البرلمان.

ومع أخذ هاتين المسألتين في عين الاعتبار – مسألة عدد النساء في البرلمان ومسألة جعل الإطار المؤسسي ملائم لاحتياجات الأعضاء النساء– ماذا تحتاج النساء لإحراز التأثير بشكل فعال على عمل البرلمان؟

تواجه المرأة عندما تصل إلى البرلمان بيئة أنشئت من جانب الرجال، ولهذه البيئة قواعد وإجراءات محددة ليست دائما سهلة التغيير. فتكون الخطوة الأولى للمرأة معرفة قواعد وسير عمل البرلمان. ويجب على النساء البرلمانيات ليس فقط معرفة هذه القواعد والإجراءات ولكن أيضا التمكن منها واستخدامها لخلق التغيير. فهناك القواعد الرسمية كما هناك القواعد غير الرسمية فتحتاج النساء إلى أن تدرك كلا منهما وأن تعرف كيف وحيث تتخذ القرارات.

«وأود هنا أن أشارككم خبرتي الخاصة، فعندما انضممت إلى البرلمان من أكثر من ٩ سنوات مضت كنا امرأتين نائبات فقط في المجلس و ٢٤ من الرجال. أنا قررت تحدي الوضع القائم وترشحت إلى منصب نائب رئيس المجلس وتحديت في ذلك الزملاء من الذكور. لقد عملت على بناء شراكة مع عدد من الزملاء الرجال الذين كانوا يشاركوني الفكر والأهداف وأعربوا عن تأييدهم لي. ولقد صنعت تاريخا حيث أصبحت أول امرأة تنتخب لعضوية قيادية في البرلمان كنائب لرئيس المجلس الوطني. ولا أخفي أن كانت التجربة صعبة ولكن يجب علينا أن لا نبعد عن الهدف ونسعى إليه بقوة وإصرار. وتعطي معرفة القواعد وتطبيقها بشكل فعال القوة الأكبر للمرأة داخل البرلمان. في اليوم التالي لانتخابي كان علي أن أترأس للمرة الأولى في حياتي ولكن لأنني قضيت الليل كله في دراسة النظام الداخلي صدمت زملائي الذين كانوا يتوقعون حدوث كارثة في اليوم التالي. عندما تسلمت الرئاسة كلهم ابتسموا ابتسامة عريضة ولكن كل شيء سار بشكل سلس. بعد ذلك سألوا كيف فعلت ذلك وأنا أجبت «تولد النساء قائدات». وغني عن القول أنني اكتسبت الكثير من الاحترام بعد ذلك».

الخطوة الثانية المهمة للمرأة البرلمانية هي ضرورة الإعداد الجيد لأداء العمل عندما تشرع أو تراقب النساء البرلمانية عمل الحكومة تكون بحاجة إلى إعطاء تأثير حاسم خلال المناقشات والقرارات. ويمكن لها كأعضاء في المجالس التشريعية، أن تنجح بقوة في التأثير في السياسة العامة، وضمان وضع قضايا النوع الاجتماعي على سلم الأولويات الوطنية، ووضع استراتيجيات وأطر لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات الرئيسية المقررة. ولهذا تحتاج النساء البرلمانيات إلى الوصول إلى المعلومات والبيانات، فهي قاعدة لصنع السياسات. والنساء بحاجة إلى الحصول على أحدث البيانات ولكن أيضا إلى بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي بغية التعرف بوضوح على احتياجات الرجال والنساء على السواء. والبيانات مجرد بداية فإن التأييد القوي من موظفي البرلمان هو أيضا أساسي لمساعدة النساء البرلمانيات في الدفاع عن مشاريع وتوجهات سياسية داعمة للمرأة. وتحتاج النساء البرلمانيات إلى فريق دعم جيد مدرب، خصوصا من حيث قضايا المساواة والنوع الاجتماعي. كما تحتاج إيجاد المراجع والمعلومات

المقارنة والاستفادة من الأدوات المتوفرة، والجامعات ومراكز البحوث، والتكنولوجيا، وشبكة الانترنت. بمساندة هذه الوسائل يمكن بناء المبررات بعناية على أساس متين وسليم وتحليل للمعلومات.

ومن المهم أيضاً استخدام جميع الفرص من أجل التغيير. كل خطوة ومبادرة تحتسب. فعلى سبيل المثال، يمكن مزيد من التأثير على جدول الأعمال من خلال التأثير على الميزانيات الوطنية والنظر عن كثب في أين تذهب الأموال ومن الذي يستفيد منها في الواقع. وينبغي أن تنظر النساء البرلمانيات عن كثب في توزيع النفقات والنسب المئوية وفقا للأولويات. إن الدفاع والذود عن سيادة البلد مهم جدا ولكن يجب ألا يكون على حساب المواطنين وبخاصة النساء والأطفال الذين غالبا ما يكونون الأضعف.

وتحتاج النساء البرلمانيات إلى مزيد من الشبكات والتبادل مع أفراد ومؤسسات مماثلة الرؤية والأهداف محليا وإقليميا ودولي واكتساب الدعم والشركاء. إن أقوى دعم للمرأة هي المرأة. وإنشاء الشبكات يعني تبادل المعارف والمهارات وهذا التبادل والتواصل يتيح للنساء الفرص لكي تكون دائما على وعي بواقع المرأة ويوفر لها المدخل القيم والدعم عند الدفاع عن السياسات والتشريعات. يجب أن لا تفقد النساء البرلمانيات الصلة بالواقع، فهي بحاجة دائما إلى الإصغاء والتعلم، وتبادل التواصل هو مفتاح الحل. كما يتيح الربط الشبكي الإرشاد وهذا هو المنطلق لأية حركة تصاعدية. لا يمكن للنساء أن تركد. فهي بحاجة إلى بعضها البعض من أجل التغلب على العقبات القائمة، وتجديد مستويات الطاقة. وهي بحاجة إلى بناء جسر من المودة. ولا يسع تحقيق المساواة الحقيقية إلا إذا عملت النساء في مراكز صنع القرار على إعداد آخرين لتولي الأمر منها بمجرد أن تغادر أو لا تصل.

«نحن بحاجة للقيام بدور المرشد للآخرين حتى إنه في نهاية اليوم يتم تمكين جميع النساء ولذلك عندما يتم انتخاب نساء جديدات نجعلهن مؤهلات أو قادرات وتستمر من حيث تركنا. علينا أن نبني قاعدة الموارد واستخدام خبرات تلك النساء اللاتي كانت في مناصب السلطة و لم تعدن هناك. ينبغي لنا ألا نفقد الفرصة أو نتجاهل أولئك الذين كانوا هناك من قبلنا. علينا التشبث بهذه الموارد الغنية واستخدامها في جميع أنحاء المنطقة».

وتحتاج النساء البرلمانيات أن تتشابك وتتبادل الممارسات الجيدة ليس فقط محليا بل إقليميا ودوليا. ومثل هذه المؤتمرات تخدم هذا الغرض. وهناك مثال آخر هو الموقع الالكتروني الذي أطلق مؤخرا iknowpolitics وهو موقع أنشأه الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) والمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وهو أداة عظيمة لتبادل المعلومات والوصول إلى البيانات من مختلف أنحاء العالم والتواصل عبر الشبكة مع النساء الأخريات، والمؤسسات الداعمة.

«إنني ادعوكم جميعا إلى استخدام موقع الشبكة العالمية التي ستطلق قريبا باللغة العربية: www. iknowpolitics.org».

إن الشراكة مع الرجل هي على نفس القدر من الأهمية فالرجال من أصحاب النفوذ يعرفون أن المرأة لا تريد استعمال التمييز العكسي ولكن بدلا من ذلك تريد أن تبني الشراكة والعمل المشترك من اجل هدف مشترك.

وهذا أمر ممكن ونحن في أثناء تبادل الأفكار والمعلومات مع الرجال، والعمل معهم ونجعلهم يدركون الفوائد التي يمكن أن تتحقق من مشاركة المرأة. وينبغي أن تكون للنساء حلقات دراسية حول قضايا الجنسين

ويشارك فيها الرجل وتتم توعيته. وينبغي أن يكون الرجال حلفاء وأن شجع المرأة أولئك الذين يفهمون ويدعمون قضايا المرأة لإقناع أقرانهم. ويظل الرجل أكبر حارس للمساواة بين الجنسين ولذلك ينبغي له أن يكون جزءا من الحل.

وأخيرا وليس آخرا، لا يمكن تعظيم الأثر إلا إذا كان ظاهراً بوضوح. المرأة بحاجة إلى بناء ثقتها والتحدث جهراً:

- «كوني حاسمة وانقدي بإيجابية،
- اجمعي كافة المرئيات من التغيرات الايجابية التي أسهمتي في تحقيقها،
- إجعليها مرئية واستخدميها،
- بيني للأمة إنجازات المرأة،
- اخلقي علاقة مع وسائل الإعلام، فهي أكبر حلفاء لك،
- اخلق نقاش عام حول القضايا وناقشيها بشكل إيجابي وبناء مع الرجال،
- بيني كيف يمكن إحراز تقدم من خلال العمل معا من اجل هدف مشترك،
- جميع المساهمات هامة، وإسهاماتك ذات أهمية كبيرة لأنه يمكنك أن تصنعي التغيير،
- لا تكوني متواضعة جدا واحتفلي بإنجازاتك، وهذا من شأنه تغيير صورة السياسة وسيكون أيضا بمثابة نموذج لغيرك من النساء».

تشكل النساء نصف سكان العالم. يحق لها نصف السلطة. لتتذكر النساء، أن المنزل المنقسم على نفسه سينهار. والمرأة المشاركة في شؤون أي بلد هي شرط أساسي لتفعيل وتعزيز الديمقراطية. ■

مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار: خبرة تونس

سعادة السيدة خيرة لاغة،
عضو مجلس النواب، تونس

تُعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية عموماً، وفي تولي المناصب القيادية العليا خصوصاً ظاهرة حديثة في كل أنحاء العالم. وبالنسبة إلى التجربة التونسية في هذا المجال، يمكن الوقوف على مرحلتين أساسيتين لتطور هذا التوجه وترسيخه في الثقافة السياسية التونسية.

منذ بداية القرن المنقضي مثَّل النهوض بالمرأة العربية التونسية مشغلا أساسيا للنخبة المستنيرة (الطاهر الحداد)، ومباشرة إثر الاستقلال (٢٠ مارس ١٩٥٦)، لم تتردد القيادة السياسية – بدفع خاص من الزعيم الوطني الراحل الحبيب بورقيبة – في المراهنة على النهوض بالمرأة لإنجاح مسار التحديث الاجتماعي. حيث تمّ إصدار مجلة الأحوال الشخصية (١٣ أوت ١٩٥٧) حتى قبل الانتهاء من وضع دستور للبلاد (غرة جوان ١٩٥٩) .

ويعكس هذا المسعى الأولوية التي حظيت بها مسألة تأهيل المرأة بوصفها أحد المقومات الرئيسية للخيار المجتمعي الحداثي الجديد. وقد مثَّل إصدار هذه المجلة خطوة أولى مهمة على هذه الدرب الطويلة والشاقة.

وبالرغم من الاهتمام المبكر بقضاياها، فإن اقتحام المرأة التونسية لحقل النشاط السياسي لم يعرف انطلاقته الجدية وحضوره المؤثر إلا خلال العشريتين الأخيرتين، ويُفسّر ذلك جزئياً بثقل الإرث التاريخي المرتبط بهذا الموضوع وباستمرار انتشار الأفكار المحافظة لدى قطاعات اجتماعية عريضة غداة الاستقلال، وكذلك بتدنّي مختلف المؤشرات التنموية للمرأة، وقد اقتضى هذا العامل الأخير منح الأولوية – طوال العقود الثلاثة الأولى للاستقلال – لتطوير مؤشرات التعليم والصحة (الإنجابية بالخصوص)، وتنمية المرأة الريفية، وإدماج المرأة في دورة التشغيل والاستثمار، ثم لاحقاً توسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة.

منذ فجر التحول (١٩٨٧)، راهنت قيادة التغيير – في إطار رؤية تنموية متكاملة المسارات ومتضامنة الجهود – على تدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب مواصلة مسار التحديث الاجتماعي واعتماد التنمية المستدامة استراتيجية للتطوير الاقتصادي. واستوجب هذا التوجه تفعيل كل طاقات المجتمع، لا سيما الطاقات الشبابية والعنصر النسائي. ومن أبرز معالم هذا التوجه إحداث وزارة لشؤون المرأة والأسرة، والتي ارتقت من كتابة دولة سنة ١٩٩٢ إلى وزارة معتمدة لدى الوزارة الأولى سنة ١٩٩٣، وأخيراً إلى وزارة مستقلة سنة ٢٠٠٠، كُلفت كذلك بقطاعي الطفولة والمسنين. كما تم إحداث جهاز استشاري جديد «المجلس الوطني للمرأة والأسرة» تفرعت عنه «لجنة مشاركة المرأة في الحياة العامة». ومن بين المهام الأساسية للمجلس المساهمة في تجسيم القرار الرئاسي القاضي بتطوير نسبة تواجد المرأة في مراكز القرار لتبلغ ٣٠٪ في موفى سنة ٢٠٠٩.

لقد كرّس مشروع الإصلاح الحضاري الشامل الذي جاء به التحول المبارك حقوق المرأة ودعمها. وكان مرجعاً لكل الإصلاحات التالية. وقد كرّس الدستور – في تنقيحي ١٩٩٧ و٢٠٠٢ – حقوق المرأة حيث حرص سيادة الرئيس على إرساء المساواة بين المرأة والرجل.بمنح حق الترشح لعضوية مجلس النواب لكل مواطن مولود لأب تونسي أو لأم تونسية وتعززت هذه الإرادة سنة ٢٠٠٢ بمناسبة الإصلاح الجوهري للدستور عندما حرص سيادته على منح حق الترشح لعضوية مجلس المستشارين لكل ناخب ولد من أب تونسي أو أم تونسية (الفصل ٢١) . وقد سبق أن كرّس قانون ٣ ماي ١٩٨٨ المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية مبدأ عدم التمييز، حيث «لا يمكن تكوين حزب سياسي على أساس التفرقة بين الجنس واللون». ولا تفوتنا الإشارة، في هذا السياق، إلى تطابق التشريع التونسي مع القانون الدولي في مجال تطوير حقوق المرأة وخصوصاً مع أحكام الاتفاقية الأممية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) . وقد اتخذت تونس – دون أي تحفظ – كل التدابير المناسبة للارتقاء بالحقوق السياسية للمرأة، وهو ما ينسجم تماماً مع أحكام المادة السابعة من هذه الاتفاقية كالحق في الانتخاب والحق في الترشح والحق في التربية والتعليم والحق في العمل. وكانت كل المبادرات والإجراءات التي اتخذها رئيس الدولة تسير في هذا التوجه مثل التدرج في إدماج المرأة في الحياة السياسية وفي مواقع القرار وفي المجالس المنتخبة إلى أن تمكنت من تحقيق نسب مشرفة جداً، حتى بالنظر إلى المجتمعات المتقدمة في هذا المجال.

فقد بلغ حضور المرأة في مجلس النواب (في المدة النيابية الجارية ٢٠٠٤–٢٠٠٩) نسبة تقارب الـ ٢٣٪، وقد كانت هذه النسبة سنة ١٩٩٩ تبلغ ٥,١١٪ فيما لم تتجاوز الـ ٥,٦٪ سنة ١٩٨٦، وتتولى الآن سيدتان خطتي النائبة الثانية لرئيس مجلس النواب، ورئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والصحة العمومية.

وتتولى اليوم سبع نساء عضوية الحكومة و١٧ امرأة عضوية مجلس المستشارين. وتمثل نسبة النساء ٢٥٪ من أعضاء المجلس الدستوري، ونسبة ٢٠٪ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع انتخاب امرأة نائبة لرئيس المجلس. وتم سنة ٢٠٠٤ تعيين أول امرأة في خطة والي، والرفع من نسبة النساء بالمجالس البلدية إلى أكثر من ٢٧٪ مقابل ٢١,٦٪ سنة ٢٠٠٠ و١٧,٢٦ سنة ١٩٩٥ و١٣,٦ سنة ١٩٩٠ و١٣,١٪ فقط سنة ١٩٨٥. وتبلغ نسبتهن في المجلس الأعلى للقضاء ١٣,٣٪. كما توجد امرأتان في المجلس الأعلى للاتصال. وتتولى سيدات عدة مناصب قيادية أخرى كـ: الموفق الإداري، والرئاسة الأولى لدائرة المحاسبات والإدارة العامة للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري. كما تم كذلك دعم حضور المرأة في مختلف مستويات القرار في الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) ليبلغ ٢٦,٤٪ من أعضاء اللجنة المركزية، وأكثر من ٢٠٪ في الشعب وتجاوزت نسبتهن في عضوية الجامعات الـ ٣٠٪.

كما تكشف تواجد المرأة في المستويات العليا لاتخاذ القرار في عدد من الهياكل الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية العاملة في ميادين متعددة (الرابطة الاشتراكية الدولية للنساء، الاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة العالمية لطب الأعصاب ببريطانيا، الرابطة الدولية بين الحكومات (التكليف ببرامج الشراكة جنوب/ جنوب فيما يتعلق بالشعوب والتطور)، اللجنة الأممية للقضاء على التمييز ضد المرأة (EDAW)، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (CEA)، المجلس الدولي للبيئة، منظمة الأسرة العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، اللجنة الاقتصادية الأممية لإفريقيا (التكليف بالحقوق الشرعية والإنسانية للنساء) .

وبدَهيّ أن حضور المرأة في مراكز اتخاذ القرار لم يحقق هذه النسب المشرفة صدفة بل نتيجة طبيعية لتمشي شامل واستراتيجية ثابتة، حيث تمثل تونس الغد مشروعاً حضارياً وتاريخياً «لا يمكن تصوره بدون مكانة فاعلة للمرأة. وإن المكاسب والإنجازات التي تحققت منذ التغيير للمرأة التونسية، ترسخت كلها بصورة لا رجعة فيها. فأصبحت المرأة ببلادنا حصنا من حصون الحداثة والتقدم، وعاملاً للرقي المتوازن لشعبنا. وهو مكسب نعتز به ونفخر كل الفخر» (من خطاب سيادة الرئيس في الاحتفال بالذكرى الرابعة عشرة للتحول – ٧ نوفمبر ٢٠٠١).

وفي الختام، أعتقد سيداتي سادتي، أن من شأن التعاون المستمر بين مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا المرأة أن يرتقي بواقعها الراهن – وبواقع المجتمعات العربية عموماً – إلى آفاق جديدة من التقدم والرقي الاجتماعي والحضاري في إطار من المساواة والتكافل والتضامن بين الجنسين.بما ينعكس إيجابا على توازن الفرد والأسرة والمجتمع. ■

كيفية تمكين النوع الاجتماعي في البرلمان

الدكتورة سوكورو إل رايز، رئيسة قسم دول آسيا المحيط الهادي والدول العربية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك

قصة المرأة في السياسة كانت أمر لا يخطر على بال أحد، ثم أصبح أمر صعب المنال وهو الآن أمر حتمي. فكان الأمر لا يخطر على بال أحد لأن السياسة كانت مجال يقتصر على الذكور فقط. وأصبحت مشاركة المرأة في السياسة أمر متعذر المنال بوجود العديد من العوائق الثقافية والأنظمة السائدة. أما الآن، فأصبح الأمر حتميا.

وبعد دخول المرأة إلى البرلمان، فكيف يحرز التغيير؟ إن تمكين النوع الاجتماعي في البرلمان هو أمر أساسي في هذا المجال. ويتم تمكين النوع الاجتماعي في البرلمان بداية من خلال الإطار المؤسسي للبرلمان على المستويات التالية:

- الثقافة: يستلزم العمل على تغيير العادات والتقاليد لفسح المجال لمشاركة المرأة في أعمال البرلمان من خلال:
  - توعية النواب من الرجال والنساء حول النوع الاجتماعي والمساواة،
  - المساواة في الحصول على المعلومات والمعارف،
  - المساواة في الثقافة في البرلمان تحديات القوالب الجاهزة من ناحية النوع الاجتماعي.
- الهيكل الرسمي وغير الرسمي: يجب أن تشارك المرأة في مراكز صنع القرار داخل البرلمان من خلال:
  - شغر الوظائف القيادية وتقلد النساء منصب رئيسة مجلس، نائبة رئيس، أمين عام، رئيسة لجنة...
  - تشجيع عضوية النساء في جميع أنواع اللجان وبشكل خاص الاستراتيجية منها كلجنة الدفاع أو المالية أو الخارجية،
  - المساواة في الحصول على خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة للبرلمان،
  - إنشاء تجمع برلماني يرتكز عمله على القضايا النسائية ويضم نواب من النساء والرجال بغض النظر عن التوجهات الحزبية. ويضع التجمع أجندة نسائية في البرلمان ومن شأنه توفير خدمات دعم تشريعية من أبحاث وتحليلات سياسية والدفاع عن قضايا المرأة والمساواة داخل وخارج البرلمان.
- الأدوار والقواعد والموارد: وضع كل ما يستلزم لقيام المرأة بالمهام البرلمانية بشكل فعال وذلك من خلال:
  - دعم النواب من النساء والرجال للعمل كعوامل تغيير نحو المساواة بين الرجل والمرأة،
  - العمل على إزالة كافة أنواع التمييز المقصود أو غير المقصود والمباشر أو غير المباشر في قواعد وإجراءات عمل البرلمان،
  - التأكد من أن الموارد المادية منها (البنية التحتية والمعدات) والمعلوماتية تفي باحتياجات كل من النواب الرجال والنساء.

تمكين النوع الاجتماعي في وظائف البرلمان

يمَكن النوع الاجتماعي في البرلمان أيضاً من خلال وظائف البرلمان التشريعية منها والتمثيلية والرقابية.

في وظائف البرلمان التشريعية، تبرز أهمية المشاركة في وضع القوانين، والمساهمة في مناقشة القوانين والسياسات، والتدقيق واعتماد الموازنة الوطنية بهدف تحقيق المساواة، وذلك من خلال:

- مراجعة القوانين المرعية الإجراء من وجهة نظر إزالة البنود التمييزية فيها وذلك باستخدام إطار اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة،
- إلغاء التشريعات التمييزية،
- أخذ المبادرة بسن قوانين ترسخ المساواة بين الرجال والنساء،
- العمل من أجل اعتماد الميزانية المبنية على النوع الاجتماعي.

في الوظائف التمثيلية من الممكن تمكين النوع الاجتماعي من خلال:

- التحدث عن احتياجات ومطالب المواطنين والمواطنات،
- استحضار الرؤى التي تشمل مطالب واحتياجات المرأة في الموضوعات المتعلقة بالأمن الاقتصادي والحقوق، العنف ضد المرأة، المساواة بين الجنسين في نظام الحكم...
- إحاطة الناخبين والناخبات بالمعلومات حول مناقشات البرلمان والقوانين الجديدة والإنفاق الحكومي والسياسات.

في وظيفة الرقابة على أعمال الحكومة:

- مراقبة تنفيذ الاتفاقيات والبرامج الدولية المصادق عليها وطنياً مثل اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بكين، وإعلان أهداف الألفية الإنمائية...
- مراقبة تنفيذ القوانين المتعلقة بالمرأة والمساواة مثل قوانين مناهضة العنف ضد المرأة،
- مراقبة الكفاءة والفعالية والقابلية للمحاسبة والشفافية في إنفاق الحكومة باستخدام تحليل تصنيف الإنفاق العام حسب النوع الاجتماعي والتقييم للاستفادة وفقاً لذلك.

وفي الخلاصة، يبدأ تمكين النوع الاجتماعي في البرلمان بزيادة عدد النساء المنتخبات في البرلمان. ورغم أهمية العدد فإنه شرط غير كاف لكي تتمكن النساء البرلمانيات من إحراز تغيير. ومن أجل أن تحقق النساء تغييراً في البرلمان فإن تطوير القدرات الفردية يجب أن تصاحبه التغييرات التشريعية. وإذا لم يتم تمكين النوع الاجتماعي في البرلمان وتمكين المرأة والمساواة، فإن هدف التنمية الإنسانية يصبح من الصعب تحقيقه. ■

إحراز التغيير: النساء البرلمانيات والتحول إلى المساواة بين الرجل والمرأة

الدكتورة سوكورو إل رايز، رئيسة قسم دول آسيا المحيط الهادي والدول العربية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك

هنالك مجموعة من الأسئلة المطروحة على النساء البرلمانيات حول أهدافهن وأعمالهن البرلمانية وهي: ماذا تريد النساء البرلمانيات تغييره؟ ولمصلحة من؟ وكيف؟ وكيف يمكن تقييم إحراز التغيير المستهدف؟

على النساء البرلمانيات تحديد ثلاث أو أربع مسائل تريد العمل فيها وتسليط الضوء عليها من أجل حقوق المرأة والمساواة. ومن الممكن أن تكون هذه المسائل أولويات تشريعية أو مواضيع سياسية أوشؤون وطنية مثل:

- قانون الأحوال الشخصية،
- العنف ضد المرأة،
- مرض نقص المناعة المكتسبة – الإيدز،
- الأمن الاقتصادي والحقوق،
- المشاركة السياسية،
- صحة المرأة،
- التربية والتعليم...

ويتطلب إحراز التغيير تحديد الفئات المستهدفة من النساء. فإن النساء لسن كلهن سواء ولكنهن متفاوتات بحسب الطبقة الاجتماعية والعرق والعنصر والقبيلة والطائفة والدين والثقافة وغير ذلك.

وبعد تحديد الموضوع المستهدف والمجموعة المستهدفة، يجب العمل على كسب دعم الرجال والنساء للقضية المستهدفة وذلك في المهام البرلمانية الرئيسية الثلاث: التشريعية والتمثيلية والرقابية.

ومن أجل تقييم احراز التغيير، من المهم ان يكون هناك بيانات أساسية وتطوير مؤشرات التغيير على النحو التالي:

- على مستوى الدولة: استحداث مشروعات القوانين أو إعمال القوانين ذات العلاقة،
- على المستوى المحلي: قياس التزام قيادات المؤسسات وتنمية صلاحيات مناصري المساواة بين المرأة والرجل،
- على المستوى الاجتماعي والأسري: قياس التغيير في التقليص بالتفرقة بين الرجل والمرأة.

في الخلاصة، تشكل النساء البرلمانيات عوامل الإسراع بالتغيير وعوامل الدفع والتحفيز في هذه المسألة. وتمثل النساء البرلمانيات سياسة جديدة هي سياسة التحويل. وبهذه الصفة، تحمل النساء البرلمانيات مسؤولية في إحراز التغيير وضمانه للأجيال المقبلة. ■

التحديات التي تواجه المرأة الخليجية في مراكز صنع القرار: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة

الحقوق السياسية للمرأة الخليجية

سعادة الدكتورة أمل القبيسي،
عضو المجلس الوطني الاتحادي،
رئيسة لجنة التربية والتعليم والثقافة

تمهيد:

تدور هذه الورقة حول مفهوم المشاركة السياسية للمرأة وتتناول بعض إشكاليات الحقوق السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي تتضمن ثلاثة محاور:» المشكلات الأساسية التي تواجه المرأة الخليجية في مجال التمكين السياسي»، «التحديات التي تواجه المرأة في مجال العمل السياسي»، «أفكار ورؤى مستقبلية للمناقشة حيال مشاركة المرأة السياسية».

مفهوم المشاركة السياسية:

برز مفهوم المشاركة السياسية للمرأة في أوائل القرن الماضي كأساس للتمكين الجنساني كواحد من أهم المفاهيم التي ظهرت وهو يعني حق تولي المرأة لجميع الوظائف السياسية التي يشغلها الرجل في سلطات الدولة الثلاث (التشريعية – التنفيذية – القضائية)، وانطلاقا من هذا المفهوم فإن المرأة من حقها تولي الوظائف العامة على اختلاف درجاتها، وحق الترشح وحق الانتخاب لكل مناصب الدولة المطروحة للانتخاب، وحق اشتراكها في السلطة القضائية.

لقد أثار هذا المفهوم عدداً من الإشكاليات المرتبطة بدرجة تطور واعتراف الدول بحقوق المرأة السياسية، فقد بدأت الدول الأوروبية في التأكيد على طبيعة هذه الحقوق من خلال دساتيرها في أواخر القرن الماضي إلا أن الرأي العام الأوروبي لم يكن مسايراً لحركة حقوق المرأة السياسية مما أدى إلى تمسك الحكام بنظام الكوتا في بعض مناصب الدولة وهيئاتها التشريعية من أجل تمكين المرأة سياسياً، ثم تبنَت الأمم المتحدة هذا المفهوم من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة في عام ١٩٥٢ والتي أكدت على عدد من المبادئ الأساسية مثل مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة، وحق الترشح، وحق الانتخاب، وقد سايرت الدول العربية وخاصة الخليجية هذا التوجه الدولي.

المحور الأول: المشكلات الأساسية التي تواجه المرأة الخليجية في مجال التمكين السياسي:

تواجه المرأة الخليجية عدداً من المشكلات في مجال ممارسة حقوقها السياسية وهي:

- طبيعة المجتمع الخليجي المحافظ المرتكز على الثقافة الذكورية.
- ضعف التنظيم النسائي في بناء مؤسسي يدافع عن قضاياها وحقوقها من أجل حصولها على حقوقها السياسية وممارستها لهذه الحقوق.

- عدم اهتمام النساء بتطوير وعيهن السياسي من خلال المشاركة بالأمور السياسية، والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي البعيد عن تأثيره في عملية صنع القرار.
- عدم اهتمام النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار بقضايا وأطروحات التحديات التي تواجه المرأة الخليجية حيث أكدت العديد من الدراسات والإحصائيات إلى أن الرجل كان له السبق الأول في طرح العديد من القضايا والأطروحات الخاصة بالمرأة.

أهم النتائج المترتبة على المشكلات التي تواجه المرأة الخليجية بالنسبة لتمثيلها البرلماني وفي مراكز صنع القرار:

تدني مستوى مشاركتها على مستوى الترشح:

ففي عام ٢٠٠٦ جرت ثلاثة انتخابات تشريعية في كل من (الإمارات– البحرين– الكويت) وقد بلغ عدد النساء الآتي ترشحن للانتخابات (١١١) من إجمالي عدد الرجال المرشحين الذي بلغ عددهم (٧٩٦)، بنسبة مشاركة وصلت ٧,١٪ للنساء في حين وصلت نسبة مشاركة الرجال إلى ٤٨٪،و قد وصل عدد المرشحات الفائزات امرأتان من بين (١٠٨) من الفائزين الرجال.

قلة تمثيل المرأة في المجالس النيابية والمحلية:

لازال تمثيل المرأة في المجالس النيابية والمحلية محدوداً ولا يعبر عن واقعها، أو أعدادهن بأعداد الرجال أو مستوى تعليمهن بالنسبة لعدد الرجال، فعلى الرغم بأن المرأة الخليجية حققت تطورا هاما في مجال معارفها وتعليمها ومشاركتها في الوظائف العامة، وارتفاع نسب توليهن للعديد من المناصب القيادية إلا أن الظاهرة الملفتة للانتباه قلة أعدادهن في المجالس النيابية والمحلية وعزوفهن عن الترشح في الانتخابات مما دفع القيادات السياسية إلى تعيينهن في هذه المجالس.

ضعف وصول المرأة للمناصب القيادية ومواقع صنع القرار في منطقة الخليج:

على الرغم من أن المرأة الخليجية تشغل العديد من المواقع القيادية في دول مجلس التعاون إلا أن نسبتهن ضعيفة ولا تقارن بأوضاع الرجال أو ما يتفق مع الدرجات العلمية التي يحصلن عليها.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه المرأة في مجال العمل السياسي:

وهذه تبرز فيما يلي:

- منظومة العادات والتقاليد الخليجية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة.
- تحتاج المرأة إلى تغيير الوعي المجتمعي السائد بشأن حقوق المرأة السياسية وبما يكفل تطبيق القوانين المنظمة لحقوق المرأة السياسية.
- هناك علاقة نسبية بين ثقافة المجتمع ومشاركة المرأة السياسية، فالبعد الاجتماعي للثقافة يؤثر أو يبدو أكثر وضوحا في ثقافة المرأة السياسية منه لدى الرجال.
- ضعف الثقافة والمعرفة السياسية للمرأة، فمازالت تجهل القوانين والاتفاقيات الدولية التي أعطت المرأة حقوقها السياسية على المستوى الدولي.

- عدم وعي المرأة بأهمية دورها في الحياة السياسية شكل عائقاً لحركتها في نشاطها السياسي، مع غياب وعي المرأة بحقوقها القانونية والسياسية الذي هو جزء من غياب وعي المجتمع.
- وجود فجوة كبيرة بين النصوص التشريعية التي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة وتفعيلها على أرض الواقع، مما أسفر عن ابتعاد المرأة عن مجالات صنع القرار وإلى ضعف مشاركتها السياسية.
- تحتاج المرأة إلى العديد من الضمانات الواقعية لحماية حقوقها السياسية في إطار القوانين المنظمة لحقوقها.

المحور الثالث: أفكار ورؤى مستقبلية مطروحة للنقاش حيال دعم المشاركة السياسية للمرأة:

ما العلاقة التي بين العادات والتقاليد الاجتماعية، والمشاركة السياسية للمرأة الخليجية؟

- الأفكار السلبية المرتبطة بالعادات والتقاليد الاجتماعية تقلل من قدرة المرأة على المشاركة السياسية.
- تلاقى الموروث الاجتماعي مع خصائص الثقافة السياسية السائدة في مجتمعات الخليج لعب دورًا مهمًا ومؤثرًا على مدى عدم قبول المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة.

إلى أي مدى أثر ضعف امتلاك النساء للقدرات الاقتصادية على مشاركتهن السياسية؟

- أشارت العديد من الدراسات الدولية إلى أنه كلما ازداد امتلاك المرأة للموارد الاقتصادية سوف تزيد من مشاركتها في العملية السياسية، بالإضافة إلى مدها بالثقة في أداء دورها المجتمعي، إضافة إلى ذلك قدرتها على مجابهة التحديات الاقتصادية سيؤدي إلى زيادة رغبتها في مواجهة التحديات السياسية.
- امتلاك المرأة للقدرة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة وعيها بطبيعة المجتمع والذي يزيد من وعي المجتمع بطبيعة دورها مما يزيد من فرص مشاركتها السياسية.
- ظاهرة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للنساء في دول الخليج يعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي للمرأة.

دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية للمرأة:

- يؤدي انخراط المرأة ضمن منظمات المجتمع المدني النسائية التي تعنى بقضايا المرأة إلى:
  - دفعها لخوض الانتخابات من خلال الترشح والانتخاب.
  - تدريبها على كيفية ممارسة العمل السياسي بالصورة الفاعلة.
  - تدريب الكوادر النسائية الماهرة على تولي المناصب القيادية.

إلا أن هناك إشكالية في دور منظمات المجتمع المدني بشأن دفع المرأة للمشاركة سياسياً، حيث أن المنظمات النسائية الخليجية مازالت تقوم بدور محدود وغير مؤثر بشكل كاف في المشاركة السياسية للمرأة، حيث أنه مازالت

هناك عوائق في نسب تحقيق إمكانات الاستفادة المتبادلة والتنسيق بين هذه المنظمات لكي تبني أنماطاً مشتركة لدعم مشاركة المرأة سياسياً.

وسائل تنمية الوعي السياسي للمرأة الخليجية:

- يتوقف توعية المرأة الخليجية بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية على:
  - ازدياد قدرتها على الدخول في مجال العمل.
  - تغيّر أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية.
  - قيام وسائل الإعلام بدورها إزاء إبراز أهمية مساهمة المرأة في الحياة السياسية.
- التطوير من البرامج التعليمية من خلال إنتاج نموذجاً جديدا للمرأة الخليجية يتناسب مع دورها وموقعها في مجتمعاتها، والابتعاد عن الإطار التقليدي الذي أنتج صورا نمطية تقليدية لدور المرأة في المجتمعات الخليجية.
- إنشاء مؤسسات وجمعيات نسائية متخصصة في شؤون المرأة للقيام بالأنشطة المجتمعية المختلفة التي تعمل على النهوض والارتقاء بقضايا المرأة.

ما مدى قدرة المرأة على تولي المناصب القيادية
في كل من وزارات الدولة ومختلف دوائر صنع القرار؟

- اعتبرت بعض الدراسات إلى أن المرأة لا تصلح لأن تتولى جميع المناصب الوزارية ويمكن أن تُعطى المرأة بعض المناصب الوزارية في وزارات كالشؤون الاجتماعية والصحة والعمل والتربية والتعليم، في حين أدائها متدنيا في الوزارات السيادية (الدفاع – الداخلية– الخارجية) .
- اختلاف أنماط الثقافات بين الدول يؤدي إلى أن تتولى المرأة المناصب القيادية في مختلف الوزارات ومواقع صنع القرار ويبدو ذلك في نموذجي الثقافة الأمريكية والأوروبية الذي أتاح الفرصة للمرأة لان تتولى الوزارات السيادية، في حين أن الثقافة العربية لم تتح للمرأة أن تتولى مثل هذه الوزارات السيادية.

ما هو التأثير النوعي للمرأة من خلال المناصب التي تتولاها؟

- التأثير النوعي: يقصد به اهتمام المرأة بقضايا مجتمعها والانخراط بفعالية لطرح البدائل والحلول اللازمة لمواجهة الإشكاليات المجتمعية وعدم التمايز في أدائها عن الرجل سيسهم في إقناع المجتمع بأهمية دورها وفعاليته.
- كلما زاد التأثير النوعي للمرأة في المناصب القيادية كلما زادت فرص مساهمتها في المشاركة السياسية في البرلمانات وفي مواقع صنع القرار.
- النساء في الدول الأوروبية والأفريقية في أوائل القرن المنصرم نجحن بفضل تأثيرهن النوعي في مجتمعاتهن في إبراز المشكلات التي كانت تعاني منها المرأة في تلك الفترة وطرح الحلول الكفيلة لحلها.

إلى أي مدى سوف يسهم تطبيق نظام الحصص» الكوتا»
في البرلمانات الخليجية إلى التفعيل من مشاركة المرأة الخليجية؟
وما هو النوع الأمثل لإتباعه في دول مجلس التعاون؟

- تخصيص مقاعد للنساء في المجالس الخليجية سوف يعطي نموذجا للمشاركة السياسية الذي سيفعل بدوره في زيادة المشاركة السياسية للنساء، وهو أحد سبل المساعدة المؤسسية التي تستهدف إلى تمكين المرأة سياسياً.
- منهاج بكين الصادر عن مؤتمر المرأة العالمي الرابع في عام ١٩٩٥ طالب الحكومات في العالم بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى ٣٠٪، حيث ورد في الفقرة (١٩٠) بند (د) : *«إن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية على التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها»*.
- من خلال الاطلاع على التجارب الدولية فيما يخص بإتباع نظام الحصص «الكوتا»، وجد أن الأسلوب الأكثر ملائمة لطبيعة النظم الخليجية هو الحصص بموجب قانون منظم.

التعليم والمرأة الخليجية: الإمارات نموذجاً

سعادة السيدة فاطمة غانم المري، عضو المجلس الوطني الاتحادي

يعد التعليم إحدى الحقوق الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يعد التعليم عنصرا أساسيا من الدعامات الاجتماعية الأساسية للاتحاد والتي أشار إليها الدستور بوصفه عامل أساسي لتقدم المجتمع، مقراً بمجانيته في جميع المراحل، والزاميته في مرحلته الابتدائية، ومع تطور الدولة فقد تم مد إلزامية التعليم حتى الصف التاسع من التعليم الأساسي.

تتناول هذه الورقة مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بموضوع تعليم المرأة الإماراتية من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: مشكلات تعليم المرأة الإماراتية، التحديات التي تواجه عملية تعليم المرأة، وأخيراً تطرح الورقة مجموعة من الأفكار للنقاش وتبادل الآراء حولها.

المحور الأول: مشكلات تعليم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

يتناول هذا المحور مشكلتين رئيسيتين هما:

قدرة مؤسسات التعليم العالي الحكومية على استيعاب طلبات المسجلين للالتحاق بها:

- عانت إحدى مؤسسات التعليم العالي الحكومية في عام ٢٠٠٧ من عجزها عن استيعاب أكثر من ألف طالب وطالبة على الرغم من استيفائهم الشروط المطلوبة للالتحاق، مما استدعى تدخل القيادات السياسية لحل المشكلة وسد العجز المالي لاستيعاب الطلبة.
- تعود مشكلة هذا العجز إلى قضية تمويل مؤسسات التعليم العالي حيث تعاني من: محدودية مصادر التمويل في ظل الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي، وغياب دور القطاع الخاص في دعم مشروعات التعليم العالي، وارتفاع تكلفة الطالب في ظل النمو المعرفي والتقني وتطور أساليب التعليم، والزيادة المضطردة في أعداد الطلبة خريجي الثانوية العامة، واعتماد سياسة التعليم المجاني في مختلف مراحل التعليم سواء العام أو الجامعي.
- تشير إحدى دراسات تمويل التعليم العالي في دولة الإمارات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستحتاج مؤسسات التعليم العالي الحكومية إلى حوالي ١,٦ مليار درهم لتمويل متطلبات العملية التعليمية فيها نتيجة للطلب المتزايد على التعليم في ظل النمو السكاني المرتفع، مما يستدعي البحث عن مصادر جديدة لتمويل مؤسسات التعليم العالي.
- إن التخوف الذي نبديه هنا إنما يرجع إلى النمو السنوي لخريجي الثانوية العامة والذين سيبحثون عن فرص لمواصلة التعليم في مؤسسات التعليم العالي وخاصة من الإناث واللآتي يشكلن ٥٥,٦٪ من إجمالي الطلبة المواطنين خريجي الثانوية العامة في عام ٢٠٠٦.

- كما توضح الإحصائيات العدد الكبير الذي تشكله الإناث من إجمالي المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية الثلاث –جامعة الإمارات، كليات التقنية العليا جامعة زايد–حيث يمثلن ٧٢,٩٪ من إجمالي المسجلين في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والبالغ عددهم٣٣٧٩٩ طالباً وطالبة (يشمل العدد المستجدين والمستمرين في الدراسة) مما يعطي مؤشراً على تنامي الطلب على التعليم العالي من قبل الطالبات الإناث.

قدرة مخرجات نظام التعليم العالي على التوافق مع متطلبات سوق العمل في الدولة:

- يرى البعض بأن مخرجات التعليم العالي لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل مما نتج عنه تزايد أعداد الخريجات الباحثات عن عمل، وهذا في حقيقة الأمر تتحمله عدة جهات مسؤولية ذلك القصور، وذلك لعدة أسباب أهمها:
- عدم مقدرة القطاع الحكومي على توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين في حين يوفر القطاع الخاص حوالي ٥٠٠ ألف وظيفة سنويا، ولكن تنخفض نسبة المواطنين في هذا القطاع لعدة اعتبارات أهمها: انخفاض الرواتب المتوقعة والترقيات في القطاع الخاص، وطول مدة الدوام اليومي، إضافة إلى بيئة وظروف العمل التي يحددها ويسيطر عليها أحيانا مجموعات من الوافدين، والقيود الدينية والمتعلقة بمسألتي التعاملات الربوية في المؤسسات المالية وقضية الاختلاط بالنسبة للإناث.
- عدم وجود استراتيجية تعليمية متكاملة تربط التعليم بمختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإماراتي.
- غياب قاعدة معلومات موحدة حول الاحتياجات الفعلية لمؤسسات العمل في الدولة، يمكن الاسترشاد بها عند توجيه الطلبة الجامعيين نحو دراسة تخصصات معينة.
- اقتصار التعليم الفني والتطبيقي في مرحلة الثانوية على الطلاب فقط، مما يعني ضياع الفرص أمام الطالبات للالتحاق بهذا النوع من التعليم الذي يؤهلهن لشغل بعض الوظائف التي يحتاجها سوق العمل.
- على الرغم من تزايد حاجة سوق العمل من التخصصات العلمية، يلاحظ بأن ٧٠٪ من الإناث في عام ٢٠٠٦ هم من حملة الشهادة الثانوية في القسم الأدبي، كما أن حوالي ٥٢٪ من الطالبات المسجلات (يشمل العدد المستجدات والمستمرات في الدراسة) بجامعة الإمارات العربية المتحدة يتركزن في الكليات النظرية (العلوم الإنسانية والاجتماعية–الشريعة والقانون–التربية) وذلك في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦.
- نظراً لارتفاع عدد الخريجات الإناث مقارنة بالذكور فقد تلجأ بعض المؤسسات إلى تعيين الذكور أولاً ضماناً للفرص المتكافئة للرجل لشغل الوظائف.
- إن مثار القلق في هذه المشكلة هو النسبة المرتفعة من الإناث الباحثات عن عمل والحاصلات على درجة (دبلوم متوسط/ عالي، بكالوريوس) حيث يشكلن ٦٦,٣٪ من إجمالي المواطنين الباحثين عن عمل، وذلك تبعاً لتقديرات هيئة «تنمية». ويتنامى قلقنا مع النسبة المرتفعة للخريجات الإناث مقارنة بالذكور ما يتطلب إيجاد فرص عمل لهن حيث يمثلن ٧٠,٢٪ من إجمالي الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية الثلاث – جامعة الإمارات، كليات التقنية العليا، جامعة زايد– وذلك في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥، حيث بلغ إجمالي عدد الخريجين ٦٩٨٥ خريجاً وخريجة.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه تعليم المرأة الإماراتية:

وهذا المحور يبرز ثلاثة تحديات رئيسية تواجه مسيرة تعليم المرأة في المجتمع الإماراتي وهي:

- يسود لدى بعض الأسر مجموعة من القيم والاتجاهات السلبية النابعة من الفهم المغلوط للموروث الثقافي الاجتماعي حول أهمية تعليم المرأة بشكل عام، ومواصلة تعليمها ما بعد الجامعي على وجه الخصوص.
- يؤثر عامل ثقة المرأة بذاتها على رغبتها بصقل مهاراتها وتوسيع مداركها وإكمال دراستها العليا، وقد يؤثر ذلك العامل سلبا لدى المرأة عند انخفاضه حيث تقل ثقة المرأة بذاتها وبنفسها وبالتالي انعدام رغبتها بتطوير معارفها والاشتراك في البرامج التدريبية.
- لا يبرز دور التعليم بشكل واضح كأداة من أدوات التنشئة السياسية والتثقيف السياسي لدى أفراد المجتمع، و لم يظهر تأثيره بعد في تدعيم قيم المشاركة السياسية الايجابية والانخراط في أنشطتها المختلفة.

المحور الثالث: أفكار مطروحة للنقاش:

ونطرح في المحور ستة قضايا أساسية للنقاش والحوار حولها، وهي:

إلى أي مدى نجح النظام التعليمي الإماراتي في تجاوز القضايا التقليدية التي تواجه تعليم الإناث على المستوى العالمي؟

- يشير تقرير متابعة أهداف الألفية التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٦ بأن المؤشرات الخمس التي تقيس المساواة بين الجنسين في التعليم تظهر بأن معظم المؤشرات التعليمية قد تحققت بالفعل أو يمكن أن تتحقق في المدة المقررة لتحقيقها مع نهاية عام ٢٠١٥، وفي بعض الأحيان قد تجاوزت مستويات تعليم المرأة الرجل.
- نجح النظام التعليمي الإماراتي في تجاوز العديد من القضايا التقليدية التي تواجه تعليم الإناث على المستوى العالمي كقضية الأمية، حيث تبلغ نسبة الأمية عند الإناث ٧,٦٪ في مقابل ١٠٪ للرجال في عام ٢٠٠٥، كما تنخفض نسبة تسرب الإناث المواطنات من التعليم العام الحكومي إلى ٢,١٪ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
- إذ ما سلمنا بحقيقة تجاوز النظام التعليمي لهذه القضايا التقليدية، فما هي القضايا الرئيسية التي يجب أن يركز عليها النظام التعليمي الموجه للإناث في المستقبل؟
  - هل هي قضية تنمية العنصر النسائي وإعداده لاقتصاديات المعرفة ومتطلبات العولمة؟
  - أم التركيز على الدور الذي يلعبه التعليم كأداة للتنشئة والوعي السياسي للمرأة؟
  - أو التركيز على مخرجات التعليم العالي لمواجهة متطلبات سوق العمل؟

وبشكل عام فإن أي إجابة على الأسئلة المطروحة آنفاً يجب أن تضع في الاعتبار أهم توجهات الاستراتيجية الجديدة للحكومة في قطاع التعليم لعام ٢٠٠٧.

كيف يمكن لمؤسسات التعليم العالي تأهيل المرأة الإماراتية للاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة؟

- يمكن للعولمة أن توفر فرصاً للنمو الاقتصادي، ولكنه قد يكون نمواً بلا وظائف، وذلك بالتركيز على تحسين السياسات الاقتصادية، والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، والتركيز على العمالة الماهرة، كما قد تخلق العولمة فرص عمل جديدة تتطلب مهارات وتدريب متقدمين.
- يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تلعب دوراً كبيراً في تأهيل المرأة الإماراتية للاستفادة من فرص العمل التي تتيحها العولمة في المستقبل، وذلك بالتركيز على التخصصات التي تتمتع الدولة بمزايا نسبية تنافسية بها كالصناعات البتروكيماوية، وخدمات البنوك والتأمين والسياحة، وجوانب المعرفة المستقبلية الخاصة بتطور العلوم الطبية والهندسية والزراعية والتقنيات الأخرى.

ما تأثير المؤسسات التعليمية على عملية التنشئة السياسية والتثقيف السياسي في المجتمع الإماراتي؟

- تلعب المؤسسات التعليمية دوراً مهماً في عملية التثقيف السياسي من خلال المناهج الدراسية، والخبرات التي يكتسبها الطالب من الانضمام إلى الاتحادات والجماعات الطلابية.
- إن إحدى الصعوبات التي تواجهنا عند دراسة تأثير المؤسسات التعليمية في عملية التنشئة السياسية في المجتمع الإماراتي هو ندرة الدراسات الميدانية المتخصصة بالتنشئة السياسية ومستوى الثقافة السياسية، أو البحوث المتعلقة بمضمون المقررات الدراسية، وبالقيم الثقافية التي تحملها، وبصورة المرأة في هذه المناهج.
- يحتمل أن يتزايد تأثير المناهج الدراسية في ترسيخ قيم الثقافة السياسية الايجابية مع تدريس المناهج الجديدة في مادة التربية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبالنظر إلى الوثيقة الوطنية لمنهج التربية الوطنية للتعليم العام في الدولة يلاحظ بأنها تركز على القيم الوطنية والشورى والانتماء والمشاركة الفعالة، وتكرس مجموعة من الاتجاهات كالمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات واحترام الرأي الآخر، كما يعد كل من المشاركة في القضايا العامة وأساليب الترشيح والانتخاب وتقدير دور المرأة ومساهمتها الإنتاجية في المجتمع من أبرز المحاور التي ركزت عليها وثيقة التربية الوطنية.

إلى أي مدى يمكن أن تسهم الثقافة القانونية في تكريس وتعزيز حقوق المرأة التعليمية؟

- تشير التجارب الدولية إلى أهمية تثقيف المرأة قانونياً حول حقوقها الأساسية وفي مقدمتها حقها في التعليم، بحيث يتكون لديها وعي تام بالحقوق التعليمية المختلفة التي توفرها الدولة لمواطنيها، الأمر الذي يعزز من ثقة المرأة بحقها التعليمي ويكون حافزاً لها للاستفادة القصوى من مختلف المميزات التي يوفرها هذا الحق.
- تشير الدراسات إلى أن غياب الثقافة القانونية تؤثر سلباً على طبيعة التعامل مع قضايا حقوق المرأة ومن ثم قضايا تمكينها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، كما تؤكد هذه الدراسات على أهمية توسيع المستهدفين من نشر هذه الثقافة بحيث لا تقتصر على فئة النساء فقط، وإنما يجب تثقيف بقية أفراد المجتمع المعنيين بذلك.

- لجأ الكثير من المجتمعات إلى بث ونشر الثقافة القانونية للمرأة بواسطة البرامج التعليمية والتدريبية التي تطرحها المنظمات النسائية ومؤسسات الأسرة أو المؤسسات التعليمية والتدريبية، كما ركزت هذه المجتمعات على أهمية تغيير المحتوى الإعلامي لمختلف الوسائل الإعلامية في إطار يمكن المرأة من معرفة حقوقها القانونية الواردة في التشريعات المحلية أو الاتفاقيات الدولية، كما لم تغفل عن توعية المرأة بواجباتها والتزاماتها.

كيف يمكن أن تساهم وسائل الإعلام في تعزيز ثقة المرأة بقدراتها ومؤهلاتها التعليمية؟

- يرى البعض بأن هناك إهمالاً متعمداً للقضايا الرئيسية للمرأة في وسائل الإعلام، كما تنقل هذه الوسائل وتكرس صورة نمطية للمرأة لا تتناسب مع ما حققته المرأة من إنجازات تعليمية وما اكتسبته من معارف ومهارات.
- قد تؤثر وسائل الإعلام سلبياً على القيم الإيجابية التي اكتسبتها المرأة أثناء تعلمها، وذلك بتسويقها لقيم مادية ومعنوية لا تتناسب مع اتجاهات المرأة الايجابية كتقدير قيمة التعليم والثقة بالذات من خلاله، كما تشير إحدى الدراسات بأن صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام تسهم في تشكيل وعي زائف لدى المرأة عن ذاتها وهو ما يمكن أن نسميه (False Gender Consciousness) يفضي إلى تقلص مساحة الوعي الحقيقي لدى المرأة عن دورها وإمكانياتها وإسهاماتها الحقيقية والممكنة داخل المجتمع.
- يمتد التأثير السلبي لوسائل الإعلام في قضايا المرأة بتأثيرها السلبي على انطباع باقي أفراد المجتمع عن دور المرأة الحقيقي ومكاسبها التعليمية، حيث يرتب الإعلام أولويات لقضايا المرأة، مما يرسم صور ذهنية نمطية مسيئة للمرأة ولدورها.

إلى أي مدى يمكن أن يترتب على ارتفاع نسب التحاق الإناث بمؤسسات التعليم العالي آثاراً على المجتمع الإماراتي؟

- وصل عدد الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي إلى ضعف عدد الذكور في الفترة مابين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤، وان الاستمرار في الوضع الحالي سيؤدي إلى وصول نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الجامعية إلى ١٦٧٪ في عام ٢٠١٥.
- يرى البعض إن استمرار الارتفاع في عدد الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي قد يخلف آثار اجتماعية معينة وهي: تأخر سن الزواج لدى الفتيات أحياناً، زيادة فرص التحاق المرأة بسوق العمل مما يعني تنامي أعداد الأسر التي تعتمد على المرأة في إعالتها وبالتالي إعادة توزيع المسؤوليات داخل الأسرة بشكل لا يرضى عنه الرجل أحياناً.
- في المقابل قد يؤدي ارتفاع نسب التحاق المرأة بمؤسسات التعليم العالي إلى زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية كماً ونوعاً. ■

الملاحق

جدول رقم (١) إجماليات التعليم العام الحكومي في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والتعليم الخاص في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥

البيان	التعليم العام الحكومي ٢٠٠٧/٢٠٠٦	التعليم الخاص ٢٠٠٦/٢٠٠٥
الطلبة	٢٧٤٦٢٠	٣٨١٤٤٣
الهيئة التعليمية والفنية والإدارية	٢٧٧٣٧	٢٨٦٥٣
الفصول	١٢٠١٢	١٦٧١١
المدارس	٧٤٤	٤٥٨

المصدر: إحصائيات وزارة التربية والتعليم.

جدول رقم (٢) إعداد الطلبة المواطنين حسب المرحلة /الحلقة في التعليم العام الحكومي في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦، والتعليم الخاص في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥

البيان	النوع	رياض الأطفال	الحلقة الأولى	الحلقة الثانية	الثانوية	تربية خاصة	الديني	المجموع
التعليم العام الحكومي	ذكور	١٠٣٥٤	٣٩٣٨٨	٣٥٢٩٦	١٩٥٥٨	٥٢٠	٣١٩	١٠٥٤٣٥
	إناث	١١٠٨٦	٤١٧٦٧	٣٥٥٣٧	٢٥٥٤٠	٥٤٠	–	١١٤٤٧٠
	نسبة الإناث٪	٥١,٧	٥١,٤	٥٠,١	٥٦,٦	٥٠,٩	٠	٥٢
	المجموع	٢١٤٤٠	٨١١٥٥	٧٠٨٣٣	٤٥٠٩٨	١٠٦٠	٣١٩	٢١٩٩٠٥
التعليم الخاص	ذكور	٩٤٠٣	١٥٤٨٣	٦٩٠٥	٣١٩٤	–	–	٣٤٩٨٥
	إناث	٨٠٧٣	١١٣٦٦	٤٤٣٨	٢١٨٥	–	–	٢٦٠٦٢
	نسبة الإناث٪	٤٦,٢	٤٢,٣	٣٩,١	٤٠,٦	–	–	٤٢,٧
	المجموع	١٧٤٧٦	٢٦٨٤٩	١١٣٤٣	٥٣٧٩	–	–	٦١٠٤٧

المصدر: إحصائيات وزارة التربية والتعليم.

جدول رقم (٣) أعداد الخريجين المواطنين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية في عام ٢٠٠٦

البيان	جامعة الإمارات العربية المتحدة	كليات التقنية العليا	جامعة زايد
ذكور	٥٢٥	١٥٥٧	–
إناث	١٧٧٤	٢٨٢٠	٣٠٩
نسبة الإناث٪	٧٧,١	٦٤,٤	١٠٠
المجموع	٢٢٩٩	٤٣٧٧	٣٠٩

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إدارة القبول والتسجيل

فرص العمل المتكافئة بين المرأة والرجل

سعادة الدكتورة نضال محمد أحمد شرباك الطنيجي، عضو المجلس الوطني الاتحادي

المقدمة

تتناول هذه الورقة مجموعة من الاشكاليات المتعلقة بموضوع فرص العمل المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمعات الخليجية من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتحديات التي تواجهها وأخيراً تطرح الورقة مجموعة من الأفكار للنقاش وتبادل الآراء حولها.

المحور الأول: المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في دول المجلس

تبرز مشكلتان رئيسيتان تواجهان المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي وهما:

قدرة سوق العمل على استيعاب المرأة الخليجية للانخراط فيه:

التشريعات والقوانين

- أولى القطاع الحكومي اهتماماً كبيراً بالضمانات التشريعية والقانونية لتشجيع عمل المرأة، كالتشريعات المتعلقة بأجازات الوضع والأمومة، بينما لا تطبق بعض مؤسسات القطاع الخاص هذه التشريعات والقانونين، كما أنها لا تلتزم بالإجراءات الحكومية الخاصة بتحديد نسب العمالة الوطنية مما يعني تقلص فرص العمل المتاحة للمرأة.

فرص التأهيل والتدريب

- تتطلب بعض الوظائف في سوق العمل مهارات تدريب وتأهيل معينة فمع ارتفاع أعداد الخريجات من المرحلة الثانوية ومؤسسات التعليم العالي، يلاحظ بأن القطاع الخاص لا يفضل تشغيل هذه المخرجات بدعوى عدم تناسبها مع احتياجاته.
- يلاحظ قلة البرامج التدريبية التي تطرحها المؤسسات التعليمية والتدريبية المتخصصة والموجهة لتأهيل الإناث لسد وظائف سوق العمل خاصة في ظل محدودة برامج التعليم المستمر التي تطرحها الجامعات لخريجيها.
- تتحمل مؤسسات العمل جزءاً من المشكلة لافتقارها لبرامج التدريب والتأهيل، فضلا عن عدم تعاونها مع المراكز التدريبية الموجودة فعلا في هذه الدول.

التوزيع الجغرافي للفرص الوظيفية

- تتركز الفرص الوظيفية بشكل أكبر في مدن محددة دون غيرها وغالباً ما تكون عاصمة الدولة أو المدينة الاقتصادية والتجارية فيها، مما يشكل تحدياً لأصحاب الأعمال لاستقطاب المرأة الخليجية بشكل خاص للانخراط في هذه الفرص الوظيفية، وذلك لصعوبة تنقلها.

عدم قدرة المرأة الخليجية العاملة على التوافق مع متطلبات سوق العمل المتغيرة

- تتطلب بعض الوظائف جهداً مضاعفاً من المرأة ووقتاً أكبر من غيرها من الوظائف مما يترتب عليه في بعض الحالات عدم قدرة المرأة العاملة على التوفيق بين دورها الوظيفي ودورها الأسري، وبالتالي تكون في وضع الاختيار إما بين استقرارها الوظيفي أو الأسري، وغالبا ما تكون الأسرة هي الأكثر اختياراً.
- يؤدي التغير المستمر في المهارات التي يتطلبها أداء بعض الوظائف الفنية والتخصصية إلى ضرورة تكيف المرأة العاملة مع هذه المهارات، والذي يتناسب طردياً مع ثقة المرأة بذاتها ورغبتها في التطوير.
- تلعب العوامل الخارجية دوراً سلبياً في تقليل دافعية المرأة نحو انخراطها في المجالين الاستثماري والصناعي كالإجراءات الروتينية الإدارية المعقدة اللازمة لاستصدار تراخيص الأنشطة الاستثمارية والصناعية المختلفة.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه المرأة العاملة في دول المجلس

ترتبط التحديات التي تواجه المرأة الخليجية بثلاثة عوامل تتمثل في:

التنمية البشرية المستدامة كنموذج جديد للتنمية تستطيع من خلاله المرأة الخليجية التعامل بفعالية مع متغيراته، إلا أن هناك العديد من الاشكاليات المنتشرة في بعض دول الخليج للتعامل مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة مثل صقل مهارات المرأة وتوفير برامج تدريبية وتوفير بيئة العمل المناسبة صحياً واجتماعياً للمرأة.

ظاهرة العولمة التي تمثل تحدياً يواجه المرأة الخليجية، حيث أن العولمة بثوراتها العلمية المتباينة مثل الاتصالات والمعرفة والتكنولوجيا والمعلومات أنشأت معارف ووظائف جديدة، إلا أن المرأة الخليجية ما زالت تتعامل مع هذه الظاهرة وما أنتجته من ثورات علمية ومعرفية واتصالية بمفاهيم تقليدية مما أدى إلى عدم انخراطها في الكثير من مجالات المعرفة والتكنولوجيا الحديثة. وعلى الرغم من أن العديد من الدول الخليجية أخذت بمناحي تعميق التكنولوجيا في الكثير من جوانب العمل إلا أن مشاركة المرأة الخليجية ما زالت ضعيفة في هذا المجال.

العوامل الاجتماعية والثقافية والتي تتمثل في:

- وجود تمايزات واقعية بين المرأة والرجل في سوق العمل الخليجي، فعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي اتخذتها الدول الخليجية خلال السنوات القليلة الماضية لتمكين المرأة العاملة وإزالة الحواجز الاجتماعية والنفسية أمامها للاندماج الكامل في كل قطاعات العمل وتخصصاته، إلا أن التطبيق العملي مازال يؤكد على وجود تلك التمايزات.

- القيود الاجتماعية التي تحد من دخول المرأة مجال العمل والتي ترجع في الكثير من الحالات لأسباب متأصلة في الموروث الثقافي والاجتماعي والتي أسهمت عبر تراكمها إلى ربط بعض الوظائف – وخاصة القيادية– بالرجل في كثير من الأحيان.
- عدم ثقة بعض أفراد المجتمع بكفاءة المرأة وقدراتها على الرغم من مساهماتها الفاعلة في مختلف جوانب التنمية المجتمعية.

المحور الثالث: أفكار مطروحة للنقاش:

نطرح في هذا المحور أربع قضايا للحوار والنقاش وهي كالآتي:

العلاقة بين مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتوفر الفرص الوظيفية للمرأة

- يمكن أن يؤدي تطبيق معايير التنمية البشرية المستدامة المتمثلة في برامج تأهيل وتدريب مهارات المرأة الخليجية العاملة وتوفير الاستقرار النفسي والصحي والاجتماعي لها في مجال العمل في زيادة معدلات المرأة في سوق العمل الخليجي.
- يبرز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية لنشر الوعي بين مختلف فئات المجتمع بأهمية دور المرأة في عملية التنمية المستدامة باعتبارها شريك حقيقي وفاعل في مختلف العمليات الانتاجية في المجتمع خاصة بعد زيادة عدد النساء الخليجيات في المواقع القيادية في العمل، ودخولها كذلك في مجال التجارة والاستثمار.

كيف يمكن أن تساهم العولمة في خلق فرص عمل جديدة للمرأة الخليجية وتعزيز تمكينها السياسي

- أتاحت العولمة عبر مجالاتها المختلفة فرصاً وظيفيةً غير تقليدية للمرأة الخليجية والتي كانت مقتصرة فقط على الرجل لما تتطلبه هذه الوظائف من مهارات وتدريب وإمكانيات، مما يدفع المرأة إلى التغلب على بعض القيم الثقافية المغلوطة لكي تتلاءم مع المهارات التي تتطلبها هذه الوظائف.
- قد تؤدي العولمة إلى بلورة رؤية معينة للمرأة الخليجية العاملة ودورها في هذه المجتمعات بما يتلاءم مع ثقافة وقيم وتقاليد المجتمع المحافظ في دول الخليج، وابتكار فرص وظيفية في سوق العمل بمعايير قريبة من ثقافة المجتمع وقيمه الوظيفية.
- يحتمل أن تؤثر العولمة على تغيير بعض من قوانين العمل المحلية بما يتلاءم مع تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل ويؤدي لتمكينها في المواقع القيادية، خاصة إذا ما علمنا بأن التشريعات والقوانين في دول مجلس التعاون لا تميز بين المرأة والرجل في تقلد الوظائف بشكل عام والوظائف القيادية بشكلٍ خاص.
- قد تسهم العولمة في تغيير معايير وسياسات التوظيف في دول المجلس بما يتناسب مع المعايير الدولية التي باتت تقاس على أساس الكفاءة والخبرة والقدرة على التميز الانتاجي النوعي دون التمييز بالقدرات على أساس النوع.

إلى أي مدى يمكن أن يسهم انتشار مفهوم فكر تمكين المرأة في زيادة معدلات المرأة الخليجية العاملة في سوق العمل؟

- يلاحظ أن الكثير من فرص العمل يستأثر بها الرجل، مما يستلزم تكريس مفهوم تكافؤ الفرص المتاحة للمرأة والرجل في عمليات التنمية والتمكين وذلك من خلال تضمين هذا المفهوم في المناهج الدراسية في دول المجلس، والتوعية به عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- تعد وسائل التمكين التي تتبناها الحكومات الخليجية في الوقت الحالي من تدريب وتأهيل وإزالة العوائق المختلفة التي تواجهها في سوق العمل هو البداية لتمكينها سياسياً في المجتمع، مما يستلزم تثقيف المرأة بتلك السياسات وتعريفها بحقوقها وواجباتها تجاه المجتمع.
- يؤدي الاهتمام بالدراسات الميدانية والبحوث العلمية المتعلقة بتقييم كفاءة المرأة الإنتاجية وبيئة العمل إلى زيادة إنتاجها النوعي، وبالتالي تقدير أفراد المجتمع لدورها مما يترتب عليه زيادة فرص تمكينها السياسي مستقبلاً.

إلى أي مدى يمكن أن يسهم الإجراء الحكومي بفرض حصص للمرأة الخليجية في سوق العمل إلى زيادة نسبة النساء العاملات فيه؟

- قد تواجه الحكومات الخليجية بعض الصعوبات في فرض حصة معينة للإناث في سوق العمل في ظل تعثر بعض الإجراءات الحكومية في دول مجلس التعاون فيما يخص فرض نسب للتوطين في القطاع الخاص بشكل عام، فإن الأمر يبدو أكثر تعقيداً في حالة فرضها لحصص وظيفية في السوق بناءً على النوع.
- قد ينظر البعض لهذا الإجراء الحكومي على أساس أنه نوع من التمييز ضد الرجل وفرصه الوظيفية.

دعم المرأة في البرلمان ومراكز صنع القرار الأخرى: العمل مع الشركاء

سعادة السيدة مارجريت مينساه ويليامز،
نائب رئيس المجلس الوطني، ناميبيا

إن نسبة مشاركة المرأة في المستويات العليا من مراكز صنع القرار الوطنية والدولية لم تتغير كثيرا في الواقع منذ مؤتمر بكين، رغم السياسة النشطة في موضوع المساواة بين الجنسين. وبالرغم أن في الدول الصناعية تقدمت المساواة بين المرأة والرجل بخصوص المؤهلات التعليمية والوظيفية، إلا أن المرأة مازالت مظلومة في كافة أنحاء العالم، ولذلك فإن التمييز بين الرجل والمرأة في أغلب مراكز صنع القرار مازال موجودا.

توفر المساواة في مشاركة النساء والرجال في صنع القرار توازنا يعكس بدقة تركيبة المجتمع وهو هام جدا لتعزيز الديمقراطية. ورغم أن الظروف القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمعايير تتغير، لم تحصل المرأة بعد على المساواة التامة مع الرجل. وإذا وجد دعم لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فإن القالب النمطي النوعي الجنسي «لدور المرأة» لا يزال قائما ويشكل عائق للتقدم في المشاركة السياسية للمرأة. وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً يساعد على تحسين الوضع في مجال مشاركة النساء في السياسة.

وينبغي في هذا الصدد، على منظمات المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع النساء البرلمانيات توعية الناخبين من خلال حملات التوعية التي تركز على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والقضايا ذات الأهمية الوطنية. كما تنظم حلقات عمل يمكن أن تغطي مختلف القضايا لحفز المرأة والمشاركة السياسية وتعزيز حقوق ومسؤوليات المواطنين في الدولة الديمقراطية، وتوفير التثقيف للناخبين والتربية المدنية العامة حول أهمية مشاركة المرأة في السياسة.

وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً أيضاً على مستوى نشر الثقافة القانونية. إن كثيرا من الناس لا سيما النساء يجدن صعوبة في فهم القانون فضلا عن فهم حقوقهم. هناك العديد من البروتوكولات والقوانين التي تدافع عن المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتحمي حقوق المرأة، ولكن الناس لا سيما في المناطق الريفية ليست على علم بهذه القوانين. وفي هذا المجال التعاون بين النساء البرلمانيات ومنظمات المجتمع المدني هو أساسياً لإحراز التقدم المطلوب.

المجتمع المدني هو جزء لا يتجزأ من الحكم الرشيد. وأحد أدوار منظمات المجتمع المدني هو الدعوة إلى المصالح الغير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا. والمجتمع المدني هو أيضا الضامن لمصلحة أولئك الذين لا يبدو أنهم في متناول الحكومة بسبب الظروف غير المتوقعة. لذا يمكن أن تسهم إسهاما فعالا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لها تأثير في مجال التوعية، وكذلك الضغط من أجل التغيير.

من الهام جداً أن تتأكد البرلمانيات من أن السلطة التشريعية تستجيب لحاجات الناخبين، وخاصة النساء لكسب تأييد الجمهور الممتد. أن مشاركة المواطنين أمر ضروري من أجل الديمقراطية. تعزيز التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والبرلمانيات أمر هام للتأثير على التغيير السريع في المواقف، فضلا عن سهولة تيسير السلوك الديمقراطي في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبرلمانيات حث الذكور من أعضاء البرلمان بغرض تغيير مواقفهم تجاه المرأة. وبكل هذا يشكل التعاون مع منظمات المجتمع المدني أمراً أساسياً.

يمكن أيضا لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل معا مع التجمع النسائي البرلماني بشأن القضايا الوطنية التي تؤثر على المرأة، ومن الممكن إجراء العديد من برامج التوعية لتشمل جميع المناطق وتهدف إلى تحقيق فعالية القوانين التي تحمي حقوق المرأة والطفل. وبالإضافة إلى ذلك، البرنامج يعطي المرأة وتجمع المجموعة البرلمانية فرصة للاستماع إلى شواغل وتطلعات المرأة في المنطقة لأنها معنية برفاهيتهم. وهذا مجال آخر تحتاج فيه النساء البرلمانيات إلى العمل معا ومع منظمات المجتمع المدني لتعزيز أنشطتها كممثلة للمرأة في البرلمان.

سعادة السيدة خيرة لاغة،
عضو مجلس النواب، تونس،
عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

على المستوى العربي يقوم «مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) »، بالتعاون مع النساء البرلمانيات من خلال أبرز مهامه وهي:

- المساهمة في تطوير منظور جديد للمرأة العربية وتغيير النظرة التقليدية لأدوار الجنسين في التنمية الاجتماعية.
- العمل على رفع مستوى الوعي لدى واضعي السياسات والمخططين والمجموعات المهتمة والمعنية والمؤسسات والعموم بالوضع الحالي للمرأة العربية ومساهمتها الحقيقية والممكنة في التنمية الشاملة والمستدامة.
- المساهمة في تعزيز قدرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية على تحليل المتغيرات في أدوار الجنسين ومتابعتها ورسم السياسات المناسبة وإعداد البرامج والمشاريع التي تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي.
- المساهمة في تنسيق الجهود مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية والإقليمية و/أو الدولية التي تعمل في مجال المرأة والتنمية لتحقيق الأهداف المشتركة.

أن تركيبة مجلس أمناء المركز تدل على أهمية الأبعاد الإنمائية والطموحة التي وضعها المركز، حيث تشمل هذه التركيبة، علاوة على سمو الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، الذي يترأس مجلس الأمناء، كل من:

- برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (AGFUND)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
- ممثلين للحكومة التونسية
- جامعة الدول العربية (LAS)
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNFPA)
- البنك الدولي
- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)
- وفي إطار المساهمة في تطوير منظور جديد للمرأة العربية، ينبغي العمل في إطار نشاطات «مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) »، على مزيد دفع مساهمة المرأة العربية في الحركة الاقتصادية والسياسية بالخصوص من خلال تمكينها من شروط المشاركة السياسية الفاعلة من مختلف مستويات اتخاذ

القرار. وفي هذا السياق، فإن المرأة البرلمانية خصوصاً مدعوة لتكثيف اهتمامها بقضايا المشاركة في صنع القرار والى العمل الميداني على مستوى الجهات والأقطار في إتجاه تشجيع المرأة على الارتقاء في مدارج العلم والمساهمة في الحياة الجمعياتية باعتبارها قاطرة يمكن من خلالها أن تمكن المرأة العربية من المؤهلات الضرورية للإضطلاع بمسؤوليات عليا في مختلف دواليب الدولة.

وبالنظر إلى التحولات الاجتماعية والسياسية العميقة التي تشهدها المجتمعات العربية في بداية هذا القرن، فلا شك أن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) مدعو اليوم ومستقبلاً بالخصوص إلى مزيد توثيق علاقات التعاون مع الحكومات العربية والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بهدف ترسيخ الحقوق السياسية للمرأة العربية وتطوير صيغ مشاركتها في اتخاذ القرار وتكثيف حضورها في الهياكل السياسية والمواقع القيادية. وفي هذا السياق يمكن تعاون الجميع – من موقع المسؤوليات البرلمانية ومن خلال نشاطات المركز – لتشجيع المرأة على الاقبال على النشاط السياسي وعلى الترشح لعضوية البرلمانات بالخصوص، لما يوفره ذلك من فرصة لتصحيح الوضع القائم ولإثراء العمل البرلماني بخلاصات أعمال المركز من ناحية، ولتمكين المركز – في المقابل – من فضاء للتعاون المثمر والشراكة الفاعلة مع البرلمانات العربية. ويمكن أن يتم لهذا الغرض التفكير في بلورة برامج مشتركة لتنظيم الندوات والملتقيات والبحوث، ودعم الاتصال والتعاون والعمل المشترك بين المركز والنساء البرلمانيات.

ومن شأن هذا التعاون كذلك أن يعزز قدرة الحكومات على تحليل مختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى وضع السياسات المناسبة التي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي، في إطار سياسات تنموية متضامنة ومتكافئة.

وفي الختام، أن من شأن التعاون المستمر بين مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا المرأة أن يرتقي بواقعها الراهن – وبواقع المجتمعات العربية عموماً – إلى آفاق جديدة من التقدم والرقي الاجتماعي والحضاري في إطار من المساواة والتكامل والتضامن بين الجنسين بما ينعكس إيجابا على توازن الفرد والأسرة والمجتمع.

إعلان أبوظبي للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي (اكتوبر ٢٠٠٧)

نحن المشاركات في هذا المؤتمر،

قد اجتمعنا في أبوظبي خلال المدة من ٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧ لحضور المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار الذي ينظمه المجلس الوطني الاتحادي بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي.

اتفقنا على إصدار إعلان أبوظبي للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار وفق النص التالي:

- إذ نستذكر ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- وإذ نأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي صدقت عليها كافة دول مجلس التعاون الخليجي – مع الأخذ في الاعتبار التحفظات الواردة على هذه الاتفاقيات– التي تؤكد على حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية.
- وإذ نشير إلى القرارات، والإعلانات، والتوصيات التي اعتمدتها مؤسسات دول مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية بمنظماتها المتخصصة، للنهوض بدور المرأة باعتبارها شريكاً فعالاً في تنمية مجتمعاتها المحلية.
- وإذ نقر بالحقوق الدستورية الواردة في الدساتير والأنظمة الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي بشأن حق كل مواطن – ذكراً أو أنثى – في المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وتقلد المناصب العامة، والتعليم، والتمتع بجميع الحقوق السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية.
- وإذ نؤكد على أهمية التعاون مع المؤسسات البرلمانية الوطنية الإقليمية والدولية مثل الاتحاد البرلماني العربي، الاتحاد البرلماني الدولي، في إطار البرامج والمشروعات الهادفة لتعزيز دور المرأة بما يتفق مع توجهات مجلس التعاون الخليجي.
- وإذ نشيد بالقرارات، والتوجيهات لقياداتنا السياسية الداعمة لحقوق المرأة الخليجية والتي كان لها أكبر الأثر في الارتقاء بوضعية المرأة الخليجية وتحقيقها لإنجازات راسخة في إطار القيم والثقافة المجتمعية.
- وإذ نؤمن بأن تنمية مجتمعاتنا الخليجية وتقدمها في ظل التحديات المستقبلية لابد وأن تقوم فيه المرأة بدورها الكامل، وبأقصى مشاركة ممكنة مع الرجل في مختلف الميادين.

فإننا نوافق على:

١- تشكيل مؤسسة/ هيئة / منظمة/ جمعية النساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار السياسي بدول مجلس التعاون الخليجي بهدف تبادل الخبرات، والدروس المستفادة، ومناقشة مشكلات المرأة الخليجية العامة، واقتراح حلولها، ورصد وتحليل التقدم والإنجاز في مجالات حقوق وتمكين المرأة الخليجية، وإعداد أوراق العمل والدراسات اللازمة عن وضعية وآفاق المرأة الخليجية لمختلف الجهات الإقليمية والدولية، والعمل على تطوير الأداء البرلماني للنساء البرلمانيات وأداء النساء في مراكز صنع القرار.

٢- تشكيل لجنة تحضيرية من بعض أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر الإقليمي الثاني للنساء البرلمانيات والنساء في مراكز صنع القرار، تختص بإعداد اللائحة التنظيمية، وتحديد آليات العمل والإجراءات الأخرى المتعلقة بإنشائها، على أن تعقد اللجنة التحضيرية أول اجتماعاتها في شهر يناير ٢٠٠٨م وتنتهي من أعمالها خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ اجتماعها الأول. دعوة برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي إلى إنشاء لجنة دائمة تعنى بالمرأة في كل برلمان، وتتولى هذه اللجنة دراسة التشريعات المتعلقة بحقوق وتمكين المرأة، والاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة والتنسيق بين النساء البرلمانيات في مختلف المجالات التي تهم المرأة.

٣- دعوة برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي إلى إنشاء لجنة دائمة تعنى بشؤون المرأة في كل برلمان، على أن تتولى هذه اللجنة دراسة التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة وسبل تمكينها والاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة، والتنسيق بين النساء البرلمانيات في مختلف المجالات التي تهم المرأة.

٤- انشاء مركز إقليمي للدراسات النسائية لدول مجلس التعاون الخليجي يعنى برصد وفحص ودراسة مشكلات المرأة الخليجية، وتطورات تمكينها واقتراح البدائل والخيارات العملية لمواجهة التحديات، وتحليل البيانات والإحصائيات الضرورية عن المرأة في مختلف المجالات، وأن يكون هذا المركز بمثابة «بيت الخبرة العلمي» للمؤسسات الأسرية، والمنظمات النسائية والنساء البرلمانيات في دول مجلس التعاون الخليجي، على أن يكون مقر المركز في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٥- العمل على زيادة التنسيق والتعاون بين مؤسسات المرأة والأسرة العليا لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف إعداد استراتيجيات عمل مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي للنهوض والارتقاء بالمرأة الخليجية من خلال آلية محددة.

لائحة الوفود المشاركة

المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتورة نورة بنت عبدالله العدوان
جامعة الملك سعود
مستشارة
مجلس الشورى

سعادة الدكتورة وفاء بنت محمود طيبة
مستشارة
مجلس الشورى

سعادة الدكتورة بهيجة بنت بهاء عزي
مستشارة
مجلس الشورى

مملكة البحرين

الاستاذة الميس توماس سمعان
النائب الثاني للرئيس
مجلس الشورى

سعادة الدكتورة بهية جواد الجشي
رئيس لجنة الخدمات
مجلس الشورى

سعادة المحامية دلال جاسم الزايد
رئيس لجنة المرأة والطفل
عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مجلس الشورى

سعادة الدكتورة عائشة سالم مبارك
نائب رئيس لجنة الخدمات
مجلس الشورى

سعادة المحامية رباب عبدالنبي العريض
عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مجلس الشورى

سعادة الأستاذة سميرة إبراهيم رجب
عضو لجنة الخدمات
مجلس الشورى

سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح
عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مجلس الشورى

سعادة الاستاذة منيرة عيسى بن هندي
عضو لجنة الخدمات
مجلس الشورى

سعادة الدكتورة ندى عباس حفاظ
عضو لجنة الشؤون المالية الاقتصادية
مجلس الشورى

سعادة الأستاذة وداد محمد حسن الفاضل
عضو لجنة المرافق والبيئة
مجلس الشورى

سعادة الأستاذة لطيفة محمد القعود
عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
مجلس النواب

قطـــر

الدكتورة وضحى علي السويدي
عضو لجنة شؤون المرأة
المجلس الأعلى لشئون الأسرة

السيدة فريدة عبدالله العبيدلي
مدير عام المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة
عضو اللجنة الدائمة للانتخابات

دولة الكويت

السيدة لولوة صالح الملا
أمين عام الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية
الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

السيدة إقبال عبدالله العيسى
عضو مجلس إدارة
الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

المحامية السيدة سلمى العجمي
محامية أمام محكمة التمييز والدستورية العليا
مستشارة بلجنة شؤون المرأة
لجنة شؤون المرأة
مجلس الوزراء

السيدة هدى الشايجي
مستشارة قانونية وكيل ورئيس التشريع في الفتوى
لجنة شؤون المرأة
مجلس الوزراء

السيدة فاطمة عذبي الداغر
مستشار قانوني
مجلس الأمة

السيدة سميرة ناصر الملا
مستشار قانوني
مجلس الأمة

سعادة غنيمة محمد الحيدر
أستاذة كلية التربية
كلية التربية الأساسية

المحامية السيدة فاطمة سعود الحساوي
مرشحة سابقة
محامية أمام محكمة التميز والدستورية العليا
مكتب محاماة خاص

السيدة هدى عبدالمحسن القناعي
عضو مجلس إدارة
الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية
وجمعية بيادر السلام

الجمهورية اليمنية

سعادة الدكتورة أوراس سلطان ناجي
عضو مجلس النواب
مجلس النواب

السيدة منى سالم باشراحيل
مجلس النواب

السيدة فاطمة محمد بن محمد
مجلس النواب

سلطنة عمان

سعادة المكرمة رحيمة بنت علي بن خلفان القاسمي
عضو مجلس الدولة العماني
مجلس الدولة

سعادة المكرمة سميرة بنت محمد بن أمين
أمين وزارة التربية والتعليم ومستشارة وزير التربية
والتعليم للتقويم التربوي
عضو مجلس الدولة العماني
مجلس الدولة

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الدكتورة أمل القبيسي
عضو المجلس الوطني الاتحادي
رئيسة لجنة التربية والتعليم والثقافة
المجلس الوطني الاتحادي

سعادة الدكتورة عائشة الرومي
عضو المجلس الوطني الاتحادي
المجلس الوطني الاتحادي

سعادة الدكتورة فاطمة المزروعي
عضو المجلس الوطني الاتحادي
المجلس الوطني الاتحادي

سعادة الدكتورة نضال الطنيجي
عضو المجلس الوطني الاتحادي
المجلس الوطني الاتحادي

سعادة السيدة فاطمة المري
عضو المجلس الوطني الاتحادي
المجلس الوطني الاتحادي

سعادة السيدة عليا السويدي
عضو المجلس الوطني الاتحادي
المجلس الوطني الاتحادي

سعادة السيدة روية السماحي
عضو المجلس الوطني الاتحادي
المجلس الوطني الاتحادي

سعادة السيدة ميساء غدير
عضو المجلس الوطني الاتحادي
المجلس الوطني الاتحادي

سعادة السيدة نجلاء العوضي
عضو المجلس الوطني الاتحادي
المجلس الوطني الاتحادي

خبراء وأعضاء برلمانات

سعادة السيدة مارجريت مينساه ويليامز
نائب رئيس المجلس الوطني، ناميبيا

سعادة السيدة خيرة لاغة
عضو مجلس النواب، تونس

الأستاذ خالد علوش
المنسق المقيم للأمم المتحدة
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة
الإمارات العربية المتحدة

الدكتورة سوكورو إل رايز
رئيسة قسم دول آسيا المحيط الهادي
والدول العربية
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك

الاتحاد البرلماني الدولي

الأستاذ أندرس جونسون
أمين عام

الآنسة كارين جابر
مديرة برنامج الشراكة بين الرجال والنساء

السيدة زينه هلال شقير
مسؤولة مشاريع

حقوق الطبع © محفوظة للاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

الصور: حقوق الطبع محفوظة للمجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

طبعة ٢٠٠٨

الرقم المعياري الدولي للنشرة

٩٧٨-٩٢-٩١٤٢-٣٩٧-٢ (الاتحاد البرلماني الدولي)

لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو إرساله في أي شكل أو بأية طريقة إلكترونية كانت أم آلية، أو تصويره أو تسجيله أو أي شيئ خلاف ذلك، بدون إذن مسبق من الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يوزع هذا المنشور بشرط عدم إعارته أو بيعه أو تأجيره أو التصرف فيه بطريقة أخرى، على أساس تجاري أو خلاف ذلك، من دون موافقة الناشر المسبقة، وبأي شكل من أشكال التجليد أو الغلاف غير شكل الغلاف أو التجليد الذي ينشر به، ومن دون فرض شرط مماثل، يشمل هذا الشرط، على الناشر اللاحق.

ويرحب بأية طلبات للحصول على الحق في استنساخ هذا العمل، أو أية أجزاء منه، على أن يتم إرسال الطلبات إلى الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويجوز للدول الأعضاء ومؤسساتها الحكومية استنساخ هذا العمل من دون الحصول على إذن بذلك، ولكن يرجى منها إعلام الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة بأي استنساخ من هذا القبيل.